


بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۲۵۱۷

۲۱۶۹-ف

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب منتخب المظن		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	
۱۴۹۸	۲۳۱۴۸	
موضوع	شماره قفسه	
	۱۰۱۲۴	

بازرسی شد
۳۶ - ۳۴

خطی - فهرست شده
۱۴۹۸



تقطر في اليد امحلا
 در منطق حاشية
 مني حاشية
 عبد الله

س
 ٢٣١٢٨

٩

٢١٩٩
 ٣

١٥١

١٩١



١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

في احوال الرجل العجم وعلم التكلم

تهديب المنطق والكلام نويته بذكر المغضل المرفام وتوسيعه بالصلاة والسلام على صفوة الانام والحمد لله الكرام **وبعد** فهذا مختارنا فقه وغلالة رايه تروي غليل طالبى صناعة الميزان وتشي على ان يقين الى من ق البرهان لم تغت الى ما اشتهر فالحق احق بالبناء ولم اجد على ما ذكر فملك النظر اشاع بل محضت النسخ النسخ ومحضت عن زبد الحق الصريح واثبت بحقيقات خلا عنها الزر المتراوله واشتهر الى تدقيقات لم غوى الصلح المتنا ولم مع الى امليتها بالاشتراط طريق الارشاد حال اشتغال بعض من له توقد في العلم للاستكمال ورفاه الى معارج الكمال بمنطق الهدى العلم في رشاقة التزييب فليفتد بما كل ذي ولين رديا القاصرون فيقبلها الماهرون وان يمدح الكلمة هذا وعلى الله التكلان الذي من اعان لا ولا قوق الامابه **قوله** للهدى هو الوصف بالجليل والمراد بالجليل الاختياري لانه صفة للفعل وبموالات حاشية الكشاف والمذبح بعم الاختياري **وبعد** بقا حذيتا و فيل المدح ايضا مصنوع وفيل الحار بعم الاختياري المحمود عليه حيث رايه جلا

مدونا فيل الهداية الدلالة على ما يوصل الى المقصود فيل بن الولا الموصلة الى المقصود ونوع الاول وينسب الثاني الى النقص ونقص بقوله واما محمود فمدونا هم والا اول منقوض ايهم بقوله انك لا تهدي من اريد واحتمال التجو ومشتك والمناقضة في امتناع حمله على هذا المعنى بحال فان قال المص في حاشية الكشاف ما حاصله انها تتعدي بنفسها وبالي وباللام ومعناها على الاول الا يصل وعلى الثاني ان اراء الطريق فافهم **قوله** شوا الطريق اي الطريق المتعدي والصارط المستقيم والمراد نفس الامر بموجها ولكن ان تحمله بالا سلام لكن الاول انشأ **قوله** وجعلك التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاشياء متوافقة وحاصلة توجيه الاشياء باسم بالحول المشيات وقوله لنا الظاهر فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن اللفظ لا يشك لا مشاع تقدم ما في حيز المنصاف عليه لان المعقول لا في المصنوع لا يقع الا حيث يقع وقوع العامل فاما ان يتعلق بخزوف يفسر المذكور او يقال الظرف مما يتوسق فيه او يكلف رايه من الفعل على محاذة ما ذكره الله قدس سره في قول صاحب التلخيص واكثر الاموال جمعا واما تعلقه بجعل فركك من حيث المعنى كما لا يخفى عليه من له فطره سليمة وفطنة قويمة **قوله** والصلاة على من ارسل هدي فيل مصدر بمعنى اسم الفاعل والحاصل انه اسم للمحصل الحضور والحق عليه متابع **قوله** هو بالافتناء مصدر بمعنى للمفعول اي بان يفتد به متعلق بالمتعدي بيلق تعلقه بيلق فافهم بالتقدم بان يفتد به وبالاشيئة بالتحقيق محتمل تعلقه بصعد او بالاشيئة

كما سبق في قوله بالصدق والمعنى معدوا معان الخ والحق وبلغوا
بشبه التحقيق واليقان ويحتمل الاستمرار والمعنى هذا الحكم
محقق لا ريب فيه فامل **قوله** وبعد هذا اشارة الى المتبلي
في الذهن سواء كان وضع الارباجه قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور
للالفاظ المرتبة ولا معانيها في الخارج فاقبل انه ان كان وضع الارباجه بعد
التصنيف فلا اشارة الى الحاضرة في الخارج لا يستقيم الا بان يراد به الاشارة
الى نقوش الكتاب دون معاني الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الخلق او
الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا المقام الاخبار عنه بغاية تهذيب الكلام لا
ان يحتمل على الجواز التسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد لا يخفى على المسئلة
المسئلة لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخفا ومن البين ان ليس المراد وصف
ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بذكر الاسم بل العزض وصف نوع وتسمية
وهو النقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعه بارز المعاني الخفية
اعلم من ان يكون ذلك الشخص او غير مما يشك في ذلك المفهوم ولا يشك انه لا حضور
لهذا الكلي في الخارج فلا اشارة الى الحاضرة في الذهن على جميع التقديرات ومن
ههنا علمت ان اسمي الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق فقط **قوله**
غاية تهذيب الكلام اي هذا الكتاب كلام مذهب غايه التذويب او تصنيف هذا
الكتاب غايه تهذيب الكلام والثاني كاري وتوجيه الاول لا يخفى **قوله** في
عبره المنطق والكلام اي تنقيحها وتبيينها ببيانها على النحو والظرفية
نعمها للشمول العمومي بالشمول الظرفي واستقارة في الموضوعات الثاني الاول

قوله وتقرىب المقام اي هذا مقرب على ضيقه الفاعل غايه التقرىب للمقام الى
الافهام ويحتمل ان يكون التقرىب معطوفا على التقرىب والمعنى هذا غايه تهذيب
الكلام في تقرىب المقاصد اي تنويع الدليل على وجه يتلزم المط **قوله** فمن
تقرىب عقايد الاسلام يحتمل ان يكون بيا للمقام والتعلق بالتقرىب بعد
تقرىب عقايد الاسلام الاضافة مجازية او للملابسة ويمكن ان يراد بالاشارة الى
على طريقة الجواز المرسل ومجاز الحذف جعلته بصره بمعنى اشارة الفاعل الى
صبره وكذا تذكره لذي الافهام اي يهتم الغير شيئا الولد شي بمعنى مثل يقال بما
سيان اي مثلاً ومعنى لا شيئا لا مثل وماذا بدلة او موصولة او موصوفه
هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف لاي اللفظ لكنه مراد عنه
الحقا من كلمات الاستثنا وتحقيقه انه لا استثنا عن الحكم المتقدم لحكم
عليه على وجه انه حكم من جنس الحكم السابق وفيما بعد ثلثة اوجه الرفع
على كونه خبر مضاف والمجمله صلة ما او مفعول والنصب على الاستثنا
والجور على الاضافة وكلمة ما على الاخيرين زائدة وقدره على الوجة الثانية **قوله**
ولا سيما يومها بذرة جليل **قوله** الفصل الاول في المسطق الفصل الاول
هو الطرف الاول من الكتاب على معانيه التي سبقت الاشارة اليها من النقوش
المخصوصة او الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والمعاني
المخصوصة من حيث عبرتها بالالفاظ المخصوصة او بالنقوش المخصوصة والمركب من
ثلاث منها ومن ثلثها معانيها المحتملة ثلثة احادية وثلثة ثنائية وواحد
دائي وعلى التقادير فالظرفية في قوله في المسطق مجازية اقامة للشمول مقام

الشمول الطريق وفي المعنى الثالث خاصة تكون من قبيل كون الجوز الكل
 متاعا ان المطلق لجميع المسائل **قوله** مقدمة بكسر الدال ونسخها يعني
 ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها بها ونظم فيها وهي مقدمة
 الكتاب واما مقدمة العلم فهو ما يتوقف عليه الشروع في مسأله
 وهو معرفة حد وطا غايته وهو صوغه مقدمة الكتاب في طرف
 من الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي يتوقف عليها ادراكات مسائل
 العلم فالمبين هو مقدمة الكتاب وادراكات مبينها هو مقدمة العلم
 فلا يرد ما قيل ان المصنوع الامور الثلاثة المطول مقدمة العلم وفي
 شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك بيان الامور الثلاثة
 مقدمة الكتاب لا ادراكا لها الا انه شاع في العبارة **قوله** العلم هو الصورة
 الحاصلة من الشيء عند العقل لم يقل حصول صورة الشيء في العقل
 لما فيه من المناطقة من حيث ان العلم نفس الصورة لا من مقولة الكيف
 على الاصح لاحصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ولان المتبادر
 من صورة الشيء الصورة المطابقة فلا يشتمل الجاهليات المركبة ولا يخرج
 عنه العلم بالجاهليات اما دية عندهم بقول عند من يقول بارتسام صورها
 في القوي والالات دون نفس النفس وهو مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك
 سواء كانت عين ما هيته وهو في التصور بالكلية او غيرا وهو في غير وتوحي
 كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحسولي او فيها
 وهو في العلم الحضورى وتوحي كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكلية

العلم والادراك
 والمطلوب من العلم
 هو الصورة الحاصلة

او في الادراك كما في علمها بالمحسوسات وتوحي كانت غير المدرك كما في علم البار
 ذاته بذاته او غير كما في علمه بتسلسلة الممكنات وقد غرض ههنا بالعلم
 الحسولي والحادث معلوما ان الانقسام الى البداية والكتيبة انما يجري فيها
 ولا حاجة اليه فان الانقسام يجري في المطلق وان لم يجري في كل نوع منه على انه
 تخصيص اللفظ من غير ضرورة داعية مع ان التعميم استب بغواعد الفن
قوله ان كان ادعاء النسبة تصديق عدل عن العبارة المشهورة وهي ان
 ان النسبة واقعة اوليت الواقعة لانه يدخل فيها التخييل فانه ادراك نوع
 النسبة اولا وقوعها وكذا الشك والوهم ضروري ان المدرك في جانب
 الوهم هو الوقوع اولا وقوعه الا ان تلك الادراكات ليست على وجه الاعمال
 والتسليم بل على وجه التخييل والتجوير وفي هذا الشارة الى تحقيق الامر
 في المقام وهو ان التصديق نوع اخر من الادراك مغاير للتصور مغاير
 ذاته لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان وان الصور
 يتعلق ايضا بما يتعلق به التصديق اعني ان النسبة واقعة اوليت واقعة
 ولا يجري فيه فيتعلق بكل شيء **قوله** والا فتصور سنوالم يكن ادراكا للنسبة
 اصلا كما كتصور الاطراف او ادراكا لها لا على وجه الادعاء اما بان لا نقبل
 تلك النسبة تعلق الادعاء كالنسب التعبدية او الانشائية او بان يكون بطله
 لما لكن يحصل الاعيان بالكلية في الصور المذكورة **قوله** ويعتبران بالضرورة
 اي باحتمال من التصور والتصديق فتشام من الضرورة اي الضرورية و
 الكتاب اي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق

الى الضروري والنظري بدري فان كل عاقل يحزم نفسه انه يحصل له بعض
 التصورات والتعديقات كتصور الحاضر والبرودة والتعديقات بان
 الكل اعظم من الجزء من غير نظر الكتاب والحصول له بعض اخر منها كتصور
 الملك والجن والتعديقات بان العالم حادث بالنظر والكتاب وهذا الطريق
 اعني الاحالة الى البدهة اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل
 من كل منها نظريا لادراكه وتثليله او بدريه لما احتجنا به شيئا منها الى التفكير
 مع ما فيه من التوقف على امتناع الكتاب التعديقات من التصور ثم على حدوث
 النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوي البدهة في مقدمات الدليل و
 اطرافها وذلك كاف في بني كتيبة الكل فلا حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من
 دعوي البدهة في ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه دعوي البدهة
 في عدم بدهة الكل فظهر ان الاستدلال ببول بالآخرة الى دعوي البدهة
 في المنطق فيكف به او لا فافهم ذلك فانه مما لا يخفى من غريب وانظمة
 تلك نظائير المنشورة في هذه الحواشي **قوله** الضروري والكتاب بالنظر
 المشهور تعريف ضروري والنظري بما يتوقف حصوله على النظر وما
 لا يتوقف عليه ويد عليه انه ما من تصور وتعديقات الا ويحصل حصوله
 بلا نظر ولا حدس ولا يمكن الجواب بانه يكون بدريه بالنسبة اليه نظريا بالنسبة
 اليه غير الحصول تلك القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة
 اليه على الفكر اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشيء الا بعدا والجواب
 اننا لم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المشتقة على العلل

لان تصور القوة قد يتبدل
 في الخطأ كغيره بالحدس

على التبادل بان يكون هناك علنان يمكن حصول العلول بكل منهما لو حصل
 ابتداءا او لم يجد باحدى العلين لا يمكن حدوث العلة الاخرى ولا
 شك انه يمكن حصول العلول بدون كل منهما لا مكان وجود الاخرى
 فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شيئا منها علة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه
 الشيء ههنا التوقف هو الا من المصحح للفا ولا شك انه يصح في الصور
 المذكورة ان يقال تحقق تلك العلة فتتحقق العلول وكذا اذا حصل علم
 بالكتب يصح ان يقال حصل الكتب فوجد العلم وان امكن حصول ذلك العلم
 بغير هذا الطريق سلمنا ذلك لكن لا يتم امكان حصول هذا العلم المحصول بغير
 الكتب فان العلم الحاصل بالكتب بغير العلم الحاصل بالحدس بالشخص
 عرفهما بما يحتاج في تحصيله الى نظر وفكر وما لا يحتاج فيه اليه فالامر عليه هو
 فان القادر للقوة القدسية حين هو قادر بصدق عليه انه يحتاج في
 تحصيل المطالب الى الكتب قطعاً وهذا المعنى هو مراد من عرفها بالتوقف
 وعدمه ومن البحث يعلم ان النظرية والبديهية تختلف باختلاف الاشياء
 والافات فتأمل **قوله** وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول لما كان
 معرفة القسم الثاني بل القسمين موقفا على معرفة النظر عرف والملاحظة
 هو توجه النفس نحو المعلوم كما يظهر لك اذا حصل قبلك صورة من شيء فالتفت
 اليه بها وربما تحلف الملاحظة عن حصول صورة الشيء بان يجعل تلك الصورة
 التي ملاحظة غير ذلك الشيء كما في معاني الحروف وغيرها فالنظر هو توجه النفس
 والتفاني الى المعقول اي ما حصل صورته في العقل لتحصيل امر مجهول تصورا

كان المعقول والمجهول او تصديقا واحدا كان التصور كما في الحد الفصل
 والرسم الخاصة وحدا وكثيرا كما في غيرهما واعلم ان النظر والفكر كل علم ادريس
 علي ما قاله ناقد المحصل والمشهور في تعريفها ترتيب امور معلومة للتأدي
 الي مجهول واورد عليه بانه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفضل وحده والخاصة
 وحدها والجواب بان المعروف يجب ان يكون معلوما بوجه عالته
 بالمركب من ذلك الوجه والمفرد او بان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشقة
 وهي مركبة من حيث اشتغالها على الذات والصفة او من حيث انما هي
 المفهوم فلا بد من قرينة تخصصه والتعريف بالمركب من معنى المشتق والقرينة
 او بان التعريف به نزر جدا لا يتم بعضه وبعضه يقضي الي نوع تكلف
 عدل المص الى هذا التعريف لشموله جميع افراد النظر بلا كلفة تنوي كاللموت
 او المركب معلوما كان او مضمونا او مجهولا بالجلل المركب ثم اعلم ان
 المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصد احاطته عليه الشياق سيما
 وقد قيد بالقائمة فلا ينقص بتفصيل المبادئ المتقدمة دفعة في الحديث
 لانه ليس بقصد النفس واجتياز بل سخر له بغير اختياره اما عقبت شوق
 وتعب او بدونه فافهم **قوله** وقد يقع فيه الخطا فاحتج الى قانون
 يعصم عنه وهو المنطق اي وقد يقع فيه الخطا كما في هذه ملاحظ
 غيرنا اذ لولاها لما تناقضت النتائج التي تنادي اليها الافكار فاجبه الى قانون
 اي قاعدة كلية بتبسيطها احكام الجزئيات يعصم ذلك القانون عن
 الخطا اذ روي وهذا تقرير واف لاحاجة فيه الي اثبات عدم كفاية

الفرد

العلم الاتانية في التمييز بين العوالم والخطا اذ وقوع الخطا في الفكر
 كاف في استلزامه الاحتياج الي العام على انه لو كفت لم يقع الخطا فوجعا
 شايها حيث ما يدل عليه لفظه قد التحقيق والهيئة الاستقبالية الاستمرارية
 وطوي حديث نظرية المنطق وبداهته اذا حاجه اليه في بيان الحارج فان قلت
 وقوع الخطا انما يتلزم الاحتياج الي معرفة الطرف الفكرية وموادها على
 الوجه الجزئي لا على الوجه الكلي فقد ثبت الاحتياج الي الاعراض المنطق
 اليه فلا يتم القريب قلت وقوع الخطا باللفظ يتلزم عدم بداهة
 جميع تلك الطرق والمواد وبين ان العلم اليقيني بالجزئيات النظرية انما يحصل
 من الكليات فقد ثبت الاحتياج الي القانون في اكتاب المطالب في الجملة
 ولا يفي بالاحتياج ههنا الامم القدوس وفيه نظر وله جواب **قوله**
 وموضوع موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي يرجع اليه
 فيه اليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته او لما يضاف اليه على ما ذكر
 المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة
 ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله جيز
 طبيعي او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له
 كالجوان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس او يثبت له ماهو عرض لا محلي
 لا محلي شرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم مرج به ناقد النظر
 كقول الفخر كل متشكك حرام او يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة
 ويثبت له العرض الذاتي له او ما يلحقه لامر اعني بالشرط المذكور كقولهم كل متشكك

خبرنا في المنطق لا بد من
 التفتت فقلت ولينظر في
 ذلك ففقدنا ما انتبنا الاحكام
 اي من غير ما على وجه الكمال
 او على وجه جزئي فقلت
 واحتجنا الى

بالفعل
 ما هو ما يعرف
 الحربة لا يعتمد التميز
 بين الخطا والصواب

٢٧
تكون من قسيتين لا بد وان يسكن بينهما فقولهم ما يبحث عن اعراضه
محمل تفصيله ما ذكرناه اذ لا ريب في انه يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة
بانواع موضوع العلم كما مر بل ما من علم الا ويوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع
وقد رتب الشرح في الكتاب بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن
الاحوال المستوية اليها والعوارض الذاتية لها على ان المتباين هو المقابل الى
محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع / ولا نواعه او عوارضه ويمكن ان يكون
قوله عن الاحوال المستوية اليها اشارة الى المحولات التي ليست اعراضا ذاتية
لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله واما تعريف المتأخرين حيث لم يأتوا
فيه الا الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول على المتأخر اعم بما ينصل
في مقامه او مبني على الفرق بين محمول العلم ومحمولاته كما فرق بين
موضوعيها فيكون محمول العلم ما ينصل اليه محمولات المتباين على طريق
الترديد مثلا امتناع الخرق مع المحولات التي تقابلها اذا اخذ على وجه
الترتيب ديد كان عرضا ذاتيا للجسم الطبيعي فانه لا يخلو عن احدهما
فان قلت لا حاجة الي ذلك اذ المعنى في العرض الذاتي شموله لجميع افراد
الموضوع اعم على الافراد او على سبيل التقابل وكل من محمولات المتباين
مع مقابلاتها اعني محمولات المتباين الاخر شامل لجميع موضوعات العلم
فيكون عرضا ذاتيا له قلت مرح الشرح وعيهم ان ما يلحق الشيء امر
اخص وكان ذلك الشيء محتاجا في حقيقته الى ان يصير نوعا تبينها لقبوله ليس
عرضا ذاتيا فان قلت لم يجعل الشرح خارجا عن العرض الذاتي مطلقا

لكن

كيف وقد مثل العرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة
والزوجية والفردية مع انه قد حقق هو وغيره ان المتبقي والمحيي مختلفان
نوعا وكذا الزوج والفرد بل انما اخرج عن القسم المختص على الاطلاق حيث
قال القسم المستوفاة الاولى اما ان تكون بفضول واما ان تكون بعوارض
في الجنس اولية ايضا مثل قولنا كل كره اماهنا او غيرهما و
قولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما عوارض لا تكون للجنس اولية فان
كانت القسمية بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما تعرض للجنس اذا
صار نوعا معين مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليس
بعض من العدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معين لم يكن زوجا او فردا لان
الزوج والفرد عوارض لا زمة لانواعه وكذلك قسمه الحيوان الى الصالح
وغير الصالح لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره بعد ان قامت
طلبها النوعية ولا تكتفي بطبيعة الجنس في ان تعرض بشيء من هذه العوارض
فهي محسب القسمية اولية للجنس واما بداتها فليس اولية قلت
هذا الكلام من الشرح يفرغ بان عد الشامل على سبيل التقابل من الاعراض
الذاتية من جهة وان العرض الذاتي هنا بالحققيقة هو القسمية لا كل واحد من
القسمين ولا شك ان البحث لم يقع صريحا في شيء من المتباين عن المفهوم المردد
بين القسمين فيقع المفهوم الذي هو العرض الذاتي بالحققيقة فلا بد ان يشار
الي ما ذكرناه وايضا قد شرط الشرح في الشامل على سبيل التقابل ان لا يخلو
الموضوع عنه وعن مقابله عن مصادره او عن عدم الذي يقابله خصوصاً مثل

الخط بالنسبة الى الاستقامة والاختلاف بالعدد بالنسبة الى الفردية والزوجة
 قال وما يحدو الموضوع عنه لا الى مقابل مثله بل الى مثل فخطا عن قريب
 وحاصل كلامه انه لا بد ان يكون مع ضده او عدوه شاملا لافراد الموضوع
 تلك المحولات ربما لا تكون بينها تقابل المتضاد ولا العدم والمثلية كما في الاحوال
 المتخصصة بانواع الجسم الطبيعي من الافلاك والمعادن والنبات والحيوان
 اذ المراد بالمتضاد ههنا الحقيقي يدل على انه قال القسمة الذاتية بالاعراض الخارجية
 قد تكون تقابل كقولنا كل خط اما متقيم واما منحني وكل عدد اما زوج ولها
 فرد وقد يكون بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان ماهو منه شجاع ومنه ماش
 ومنه ذاهق ومنه طائر فقد جعل القسمة الاخيرة لا على التقابل مع تحقيق
 المشهور بين الافراد وقد اشبعها الكلام ونقي بعدد قابليته في الظاهر
 تركنا الصنف المضاف واما ثلثنا اثم بقول الشيخ تنزل الى مدارك الصحة الجاهل
 العارفين للحق بالرجال واما المترفعون عن حضيض النفس الى ذوة الكمال
 فيجتلون بغور البصير جليلة الخلق ولا يلتفتون الى ما قيل او يقال **قوله**
 المعلوم التصوري موضوع المنطق المعلوم التصوري من حيث يوصل الى
 تصوري او المعلوم التقديري من حيث يوصل الى مدقة تصديقي وقد خالف
 الغلاة المشهورية فصرحوا بحج على الموصول القريب في القسمين حيث قال الشيخ
 الاول ويشي عرفا في الثاني ويشي بحج فان تحت المنطق في التصورات المتعارفة
 لا يخص بالموصول القريب الذي هو المعروف للجمعي بل ينحصر عن الاتصال البعيد فيها
 والا بعدوية التصديقات ولعل ذلك تعرف منه بضم النشروا رجاء جميع المبررات الى

الموئل

الموصول القريب حتى يكون قولهم الجسم كناية قوة ان الحد يتالف من الامر الذي
 هو كذا او المعروف جزم كذا ففسن عليه حال القضايا اذ لا شك انه يحصل بحسب
 تلك الاحوال احوال الموصول القريب ونظير ذلك ما يرتكبه من يجعل موضوع
 الطلب بدن الاذن ان في قولهم الرجبيل حذر ان معناه بدن الانسان فحج
 باكل الرجبيل فلا يستبعد كثير **قوله** دلالة اللفظ الدلالة كون الشيء نجف
 يعلم منه شي اخر واما الخمر بالاستقلال في عقله بعد العقل بين الدال والمدلول
 علائقة ذاتية يتنقل لاجلها منه اليه كالاتر على الموتى واحدا تولى الواحد على
 الاثر الاخر ووضع في وموفا العلاقة بينهما جعل الجاهل على اياه وطبيع
 وموفا العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاول عند عرض الثاني كحج آخ على
 السهل واموات البهايم عند دعاء بعضها بعضا وصوت استغاثة العصفور عند
 القبض عليه فان الطبيعة تنبعث باحداث تلك الدوال عند عرض تلك المعاني
 فالوابط بين الدال والمدلول ههنا هو الطبع كما ان في الاول هو الوضع وهي تنحصر
 في اللفظ فان دلالة الحرف على الحقل والصرف على الرجل منها بل دلالة حركة القبض
 على المزاج المخصوص فان توقفنا بها من قبيل دلالة الاثر على الموتى
 او احد معلولي علته على الاخر امكن اجرا وهما في آخ وان فرق بها الطبيعة
 فنضطر في هذه الصور الى اصدار هذه الاثار بخلاف آخ منع عدم الا
 ايضا في الثاني لا سيما عند اشتداد المرض والتحقيق انه ان كان المرض المخصوص
 مستلزما للصوت الممعين والمزاج الممعين للحركة المعينة والكيفيات الغائية
 تلك الاوان استلزما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي ذلك على الدلالة

الموئل

ضطرار

الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلي بين تلك الدوال ومدلولها
يتعمل اليها بمجرد مبادئ عادة الطبيعة ولا يشك ان هذه الدلالة ليست
لانها ليست مستندة الي العلاقة العقلية حيث لو فرضنا انتفاها كانت باقية
على حالها وبلجله فتحقق الطبيعية في غير اللفظ ظاهر ومن امثلة كض الدابة
الارض بيد ما عند مشاهدة الشجر الي غير ذلك مما يجده من نتيج **قوله**
علي تمام ما وضع له مطابقة لم يقل على جميع ما وضع له لا شعاعه بالتركيب والاعلى
عين ما وضع له مع انه اخضر تنبها على ان التمام لا يتصور بالتركيب
لان مقابل النفس بخلاف الجوع فان مقابل البعض **قوله** وعلى جزئية تضمن
وعلى الخارج التمام حصر الدلالة الوضعية في التلثة عقلية فان اللزوم شرط
لتحقق الدلالة الالتزامية وليس معتبرا في حد **قوله** ولا بد من اللزوم فلا
بان يقع عقلا تصور اللزوم بدون اللازم كما بين اعمى والبصر فان العي موضوع
للعدم المفيد بالبصر والبصر خارج عنه فان استناده الي البصر شايع بدون
قوته مجازية **قال** الله فانها لا تعني الابصار ولكن تعني القلوب التي في
الصدر وروى **قال** انهم عيبت ابصارهم الي غير ذلك من الظواهر ان الله الفصل
الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مبررة **قوله** او عرفان يمنع في محوري
العادة تصور اللزوم بدون كايين حاتم والجود فقد اختار هذا سبيل
العقوبة لانه لا يثبت في فهم هذا المعنى فاستقاطه عن درجة الاعتبار غير متحقق
والعذر بالاختلاف بحسب العادات غير مشروع فان الوضعية ايم مختلف
باختلاف الوضع الاوضاع **قوله** وتلزمها المطابقة لو قد بدلا لا الدلالة

علي جزا الموضوع لو على اللازم فرع لتحقيق الموضوع له فان استعمل اللفظ
فيه بالفعل كانت المطابقة حقيقية وان لم تتعمل فيه فلا خفاء ان له معنى فضا
لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة ومذي هو التقديري فقد اختار
منها ايم كون الدلالة مستلزم ما المقصد وهو مذ هب اهل العربية
المقام كلام طويناه على غرض لضيق المقام **قوله** ولا يمكن اي
ايح المطابقة لا تستلزم شيئا منها اما التضمن فتحقق البساطة واما الالتزام
فلم يواز ان يكون معنى لللازم له عقلي ولا لغوي فان ادعي الجواز بمعنى الاحتمال
العقلي فهو قائم لكن لا يفيد العلم بعدم الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان
اخذ بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج الي بيان كيف العلم بعدم الاستلزام ولم يفرض
حال التضمن والالتزام في الاستلزام امالة الي فهم المتعلم فانه كالجواز
لا لازم له يجوز مركب كذلك ويجوز ايضا ببط لا لازم حال استلزام التضمن
لا التزام حال المطابقة والالتزام واما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم
ان اعتبر اللزوم العربي كما هو راي المم واما اذا شرط العقل فلا توقف على
ثبوت ببط لا لازم عقلي واما يمنع **قوله** والموضوع ان قصد مجرؤة الدلالة
على جزا المعنى مركب جري منها على المشهور وانت حير بان لا حاجة الي اعتبار
المقصد ههنا بعد اعتبار في اصل الدلالة ولذلك قال الشيخ انما يحتاج الي التلهم
لا التلهم **قوله** اما تمام وهو ما لا يكون السكوت على المشد اليه بدون المشد
او كما العكس وان كانت كون على الادوات التي هي نواقض الدلالة كمي ومن **قوله** خبر
صهو انهم الصادق على الكاذب **قوله** او انشا وهو التمام الذي ليس بمصادق

ولا كاذب **قوله** واما ناقص لا يكون تاما **قوله** قيد يان كان الثاني قد
 للادوار وصفها كان او معنا فالله او غيرهما كقولك ضرب في الارض في قولك ضرب
 في الناس زيد **قوله** او غير كذا الدليل الدار **قوله** والاخر وهو كقولك
 اي في الدلالة وذلك يكون معناه مشتقلا في اللاحقة غير ملحوظ بالبيع
قوله مع الدلالة بمعنى على احد الارضين **قوله** كونه بالذات لا بهية ان يكون
 نوع تلك الية موضوعا للزمان ولا بنا في ذلك اشتراط كونه في مادة موضوعه
 متصرف فيها فلا يرد ان هيته نصرة في مادة جرحه بخودا على الزمان ولا يرد
 تخير قيد الدلالة بالية معنى عن قيد التعيين في الزمان وكذا عر قيد الاقتران
 اذ لا يوجد في غير الكلمة دلالة بالية على الزمان مطلقا **قوله** وبدونها اسم
 سواء لم يرد اصله على الزمان او دل مادته كالزمان والعنوق والصوب **قوله**
 والا اي وان لم يستقل وذلك لعدم استقلال مفهومها باللاحقة **قوله** فاداة
 فاداة يدخل فيها الكلمات الوجودية ككأن الناقصة واخوارها ونسبتها الى الافة
 كمنسبة الادوات الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل على الكون في نفسه بل على
 الكون شيئا لم يذكر في هذه الكلمات انما يدل على نسبة الى موضوع غير معين في زمان
 معين تكون تلك النسبة لمعنى منظر والدليل على ان الادوات والكلمات الوجودية
 ناقصة الدلالة انك اذا قلت في مثلا ابراهيم او في جواب سؤال وكان كذلك لم
 ينف الذهن معها على معنى حصل فيها اشتراك في افعالها بدليل بالقرائن مما
 على معنى متصور بل انما يدل على نسب لا تعقل الا بعد ملة تعقل ما نسب
 بينهما فلا يصلح افرادها لان موضوع او تحمل يثبتها او غير الا ان يقرن بالحقا

لغيرهم فقصاها في موضع ان جرحها واعنها وجميعها اما حال على نسب **قوله**
 اي نسب في ملة تعرف الغير فقصاها تابع لتعيين الغير كقوله وعلى
 فانها لا بد لان على نسبة الظرفية والاشتمال ما حوذين على وجه يكون تعيينها
 بما يدور عليها بخلاف الابوة والبنوة فانها وان دلا على النسبة لكن لم
 يوجد من حيث هي الله لظرف حال الغير ولذلك هما اشياء واماد ال على
 نسب نسبة كغير فاداة الدليل على نسب الاتحاد هذا الكلام للشيخ مع شرح
 ماله ونسبته تلك المعاني في الملة هي التقاطع كلمة المحققين حتى انهم
 حجة الاشياء صرح به في الاحياء وشهد به القطر السليمة ومن لم يجد ذلك
 فليتهم وجدانه **قوله** ايضا انقسم اخبر مطلق المفرد **قوله** ان اخبر معناه
 اي بالعدد بمعنى انه لا يكون له معنيين **قوله** مع شخصه وصفا علم فان
 قلت العناير واسما الاشارة داخل في هذا داخل في هذا
 الغير لان معناها شخص وصفتها على انها موضوع بوضع واحد
 لكل واحد من الحركات كما حققه المتأخرون مع انها ليست باعلام اصطلاحا
 فكان ينبغي ان يقول بول قوله علم جزئي حقيقي ليشملها قلت هذا
 الغرض انما اعني معناه ولا شك ان معنى العناير واسما الاشارة على هذا التحقيق مفرد
 وان كان وصفتها واحدا في خارجة عن المقسم لا يقال اعتبار الشخص في
 معنى العناير واسما الاشارة مع ان ضمير الغائب قد يرجع الى الجنس والاشارة
 قد تكون اليه لقوله عليه السلام انكم تحسون هذا السواد لانا نقول ببق النقص
 بضمير مخاطب المذكر والاولى في الجواب ان يقال ان المعنى لا يقول

بهذا التحقيق بل بلها موضوعا للمعنى الكلى لا الترك استعملها فيه والتم
 استعمالها في الجزئيات فهو من آثار التركة الحقيقة فتشتمل معانيها
 تحت الاستعمال الطائفي تحت الموضوع فلا يدخل في قولهم تشتمل
 العلم للمعنى فليس علمية عرف المنطوق بل نظرهم الى المعنى بالقصد الاول
 ومعناه كلى وان ادخله اهل العربية في العلم نظر الى الاحكام العقلية وهذا من
 باب مخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف المنظرين كما في الكلمات الوجودية
 هذا اذا جوزنا الملاقاة العلم للمعنى حقيقة على الافراد كما هو التحقيق واما اذا
 لم جوز ذلك وقيل بانها موضوع الحقيقة مشروط الوحدة الذهبية في اعتبار
 شخص فلا اشكال **قوله** وبدون متواطى ان تواتر افراده اى في صدق
 هذا المعنى عليها **قوله** ومشكك ان توافقت باولية او اولوية لا يقال الثانية
 الثانية تشتمل على الاولى ايضا فان انضاف العلة بالوجود او بالاشتراك
 به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية وان كان لا قدم اولى
 لكن ينقدح من ذلك ان الاشتراك ايضا كذلك فيجعل شيئا اخر **قوله** وان
 كثرة فان وضع الكلى اى ابتدأ المقول العربى موضوع **قوله** فتشتمل
 الى الناقل شرعا كان او عرفا عاما او خاصا **قوله** والمنطق في المنقول
 ومجاذبة المنقول اليه ولا يخفى عليك ان المشكوك ايضا يكون منقسمين
 د احتلاية احد الافلام السابقة فالاولى ان يجعل التقسيم الى المشترك وغيره
 نقبما متناظرا **قوله** المفهوم ان امتنع فرض صدق على كثيرين فيكون
 شيب الامتناع مجرد تصور ويعرف ذلك بان بعض العقل عن الموضوعات

فذكر والافان اشتراك الثاني

في العلم والاشتمال
 في العلم والاشتمال
 في العلم والاشتمال

في العلم والاشتمال

المقارن له ويجوز النظر الى الصورة الحاصلة فان امتنع الحكم بجواز صدق على كثيرين
 جوي فلا يرد ان فرض صدق المعنى على كثيرين ممكن فانه يقع مقدم الشرطية في هذا العلم
 وتاليا في فوك ان كان زبصاد قاعا على كثيرين لم يكن جوبا وعكسه فان الفرض هنا ليس
 بمعنى التقدير بل بالمعنى الذي هو كالتدبير في قولهم يمتنع فرض الانقسام في النقطة
 ليس بمعنى التقدير ايضا وبما يدل عليه في الجواب ان الشرطية المذكورة ليست
 قضية معقولة بل هي مجرد اللفظ وفيه ما فيه لا يقال **قوله** الصورة الجالبة من
 البيضاء المعينة مثلا منطبق على كل من البيضا المعينة حيث تجوز في العقل
 ان تكون بي بي وايضا مع الشرح بان الطفل في سدا الولادة لا يفرق بين صورة امه
 وغيره بل يدرك منها شيئا واحدا وجعل ذلك احدى قسبي الفرد المنتشر
 وايضا ضعيف البصر يدرك شجرا ويوزع عقله ان يكون زيدا وعمرافا لهم ان
 تكون هذه الصورة الكلية لا نقول **قوله** ليس في شيء من هذه الصور مكان فوض
 على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان تكون تلك الصورة الخيالية بيضا كثيرة في الخارج
 بل يجوز بامتناع ذلك مجرد النظر الى تلك الصورة نعم يشبه على الامر بحدوث
 انها على هي هذه ام غيرها واما الطفل فلا يدرك اكثر من اصلا فليس له جواز صدق
 تلك الصورة الخيالية على اكثر من اصلا بل تلك الصورة من حيث هي لا تقبل اكثر من
 اصلا واما شيب ضعيف البصر فحال حال البيضا ومن هنا ينقدح ان تحقيق معنى الكلمة
 والجزئية ان المعنى الواحد في الذهن ان جواز العقل اكثر من خارج الذهن مجرد النظر
 اليه من حيث يجوز تصور فقط مع الانعاض من الموضوعات هو كلى والجزئية **قوله**
 امتنع افراده كتركيب ابدى تعالى عن كلى كلى **قوله** او امكنتم لم توجد كلى من باقوت

البصرية

وبفكر

اعلم من الموجبة المحصلة لصدق الاول اننا الموضوع بخلاف الثاني فربما
 كان نقيضنا المتساويين مما لا فرد له بحسب نفس الامر كما في بعض المعهومات
 الشاملة كاللاشي والامكن فاذا قبل بعض الاشياء ليس بلامكن يستلزم
 بعض الاشياء ممكن برز الخرج المذكور وقد يجاب **ب** تخصيص الدعوى
 بغير نقايض الامور الشاملة فان نقايض غيرها يصدق لا محالة على شيء
 ما فيكون الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع تستلزم الشالبة المتكافئة
 المعدولة والموجبة المحصلة وما يقال من انه يجب عموم قواعد
 المنطق فانها هي حسب الطائفة ولا طائفة باذغالها في القواعد لاختلاف
 احكامها مع احكام غير بالاولا غرض يعتد به في البحث عن تلك النقايض حتى يبحث
 عنها استقلال فلا بأس باغفالها وقد يجاب **ب** بان القضية المذكورة ليست
 معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة الشالبة المحمول في قوة الشالبة
 فتصدق بانساق الموضوع فتكون الشالبة الشالبة المحمول في قوة الموجبة و
 مستلزمة لها وتحقق معنى الشالبة المحمول وما فيه موضع ان شالبة
قوله او من جانب مخوي العبارة او تصادق ان تصادقا كلياً من جانب اي
 تصادقا كلياً من احد جانبيه **قوله** فاعلم واحص مطلقاً اي الذي صدق كل
 اعم مطلقاً والاخر احص مطلقاً **قوله** ونقيضها بالعكس اي نقيض
 الاعم مطلقاً احص من نقيض الاحص مطلقاً اي لصدق نقيض الاحص على
 كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلا لزوم لاولاه
 لصدق عين الاحص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق النقيض مطلقاً

من الاعم وهو محتمل لصدق كل لحيوان لا انسان والا فبعض الا
 حيوان ليس بلا انسان فبعض اللاحيوان انسان فبعض الانسان
 لحيوان صحت وجوده عليه مثل ما سبق فان بعض اللاحيوان ليس
 بلا انسان ان كانت معدولة لم يستلزم بعض اللاحيوان انسان فانها
 موجبة والشالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة كما مر والجواب
 بالجواب واما الثاني فلا نه لصدق نقيض الاعم على كل ما صدق عليه
 نقيض الاخص وقد ثبت ان كل ما صدق عليه نقيض الاعم يصدق
 عليه نقيض الاخص فيكون بين نقيض الاعم والاخص متساوية فلم
 ان يكون بينهما متساوية انها لما مر او نقول بمعنى نقيض الاخص عين
 الاعم تحقيقاً لمعنى العموم ولا شيء من عين الاعم نقيض الاعم فبعض نقيض
 الاخص ليس نقيض الاعم **قوله** والا اي وان لم تصادقا كلياً الا من
 الجانبين ولا من جانب **قوله** فاعلم اي فيها اعم واحص مطلقاً **قوله**
 ومن نقيضيهما متباين جزئياً وهو انهما يتفادان في الجملة وفي العموم
 من وجه او لم تصادقا اصلاً كالمتباينين المتباينين الجزئيين انما يتحصل باحد
 الاضوين ولذلك لم يذكر في نسب الكليات والخصائص منها حصص
 انواع النسب وملاحظتها يتحصل باحد النوعين وانما كان بين نقيضيهما
 متباين جزئياً لان العينين يصدق كل منهما بدون الاخر فالنقيضان ايضا
 كذلك **قوله** اي لا يصدق في عين واحد مما يصدق نقيضه وفيه ما مر من الاول والجواب
 وفيه نظر لان معنى المتباين الجزئيين على ما مر لا يصدق في عين العموم **قوله**

سواء ان تصادقا كلياً او جزئياً

الاجتماع جزئيه ولا يصدق على مجموع التفارق والاجتماع التفارق في الجملة نعم
 المتباينان المتباين الجزوي على الاعم والاختصاص من وجه فليس التباين
 الشبهة والقول بان الاجتماع خارج عن مفهوم العموم من وجه وقد
 لا ديك الجواب ان يقال الحصر في هذا المقام انما هو للكليين في هذا المقام
 بمعنى ان الكليين اصامتنا وبيان او متباينان او اعم واخص مطلقا او من
 وجه لا حصر للنسب بالادبع وكون التباين الجزوي من النسب لا يتدرج في الحكم
 المقصود وهو ظاهر **قوله** كما متباينين فان بين نقيضها ايضا متباين جزئية
 لمثل ما مر من الدليل وليس بين نقيض الاعم والاختصاص من وجه ولا بين نقيض
 المتباينين تباين كلي اما الاول فلفظ العموم من وجه بين الابيض والاشرف
 مع ان بين نقيضهما او هما الا ابيض والاشرف ايضا عموم من وجه واما الثاني
 فلفظ المباهمة الكلية بين الحيوان مع ان بين اللاحق واللاحق الحيوان عموما
 من وجه وكذا ليس بين نقيض الاعم والاختصاص من وجه ولا بين نقيض المتباينين
 عموم من وجه اما الاول كما مر من اللاحق واللاحق الحيوان واما الثاني فلا بين
 الانسان واللاحق طاقى مباينة كلية مع ان بين نقيضهما او هما الا انسان واللاحق
 ايضا مباينة كلية **قوله** وقد يقال الجزوي للاخص اي الجزوي معينان احدهما
 عامر ونقيض الجزوي الحقيقي والثاني هو الاختصاص من وجه اي مطلقا
 مطلقا ونقيض بالاصناف وهذا التعريف لفظي للجزوي الاضافي اذ قد علم ان
 معنى الاختصاص ففسر الجزوي الاضافي به فلا يرد انه تعريف الشيء نفسه قال
 بعض الفضلاء وبهذا التعريف لا يكون الانسان من جزويات الناطق وكذا

امثال

امتداد ذلك مع ان الحكم عدد واما من الجزويات في احكام الكليات وموضوعات
 القضايا والا ولي ان يقال في تعريف المدرج تحت كلي اي الموضوع
 لكي لا يعم الكل قال السيد المحقق قدس سره في حاشية شرح
 المطالع المتبادر من كون الشيء مندرجا تحت اخر ان يكون اخص منه
 ولذلك قبل الكلي والجزوي الاضافي يرد فان العام والخاص الا انه اشهر
 في موضوعات القضايا بعد احد المتساويين جزئيا اضافيا للآخر فليس
 يري بعضهم تعميلا للمدرج تحت كلي بالموضوع الكلي ويريدون ان يقع موضوعا
 له في قضية موجبة كلية لا في قضية مطلقة والا لكان الاعم من الشيء جزئيا
 له ولا قابل له اقوله ذلك الفاضل قال في القضايا يعني في عاصده
 عليه في الفعل في الذهن او في الخارج وقت الحكم او غير وقت الحكم ولو
 في المستقبل ويكون ذلك الشيء جزئيا تحت ذلك الكل من القيود فائدة
 وقال قولنا جزئيا لا يجوز في وان صدق عليه بالفعل ويظهر من
 كلامه ان ما شوي مشيى مما يصدق عليه داخل في الحكم ولعل ما قاله
 عدم المشاي من الجزويات في موضوعات القضايا اشارته الى ذلك كمن
 الشيخ في الشفا قال الحكم على واحد واحد من الجزويات الشخصية او النوعية
 والشخصية مع ان كان المعنى جنسيا ولم يتعرض للمورد المتاوية له اذ قصر
 الحكم في الافراد الشخصية والنوعية وظهر عدم دخول المتساويين في
 في شيء منها **قوله** وهو اعم اي الجزوي الاضافي اعم مطلقا من الجزوي الحقيقي
 لان كل جزوي حقيقي مندرج تحت كليات كثيره وافضلها الشيء والممكن العام يكون

ان كان المعنى نوعا فلا يمتنع
 مني

جزئيا اصافا لها وليس كل جزئى اصنافا جزئيا حقيقيا الحيوان ان يكون كذا مندرجا
 تحت كماله الحيوان بالنسبة الى الجنس **قول** والكيان تحت اي من انواع
 الاول الجنس وهو المقول على الكثرة اي الكثير من المختلفات في
 جواب ما هو حرف لفظ الكلي لا لاغا المقول على الكثرة عند اذ الكلي جنس
 وذكر الجنس واجب في التعريفات العامة اذ ليس المقصود بالذات منها
 مجرد التمييز بل التعاطف بالمماهية والتميز مقصود بالعرض وما يتعلق
 معنى الكلي هو المقول على كثيرين بعينه الا ان الكلي يدل على احوالا والمقول
 على كثيرين تفصيلا اذ ليس المراد بالمقول على كثيرين المقول بالفعل والشواهد
 المنهومات الكلية التي ليس لها افراد موجودة قية الخارج ولا في الذهن بل
 الموارد الصالحة ان يقال على كثيرين فاقول فيه تحت اما اولاه ان الكلي كالموجود
 هو الذي يمكن فرض الشك فيه اي فرض مقولته على كثيرين ولو افترضنا القول
 في التعريفات ما يمكن فرض مقولته لادخل في التعريف الكليات الغرضية بالنسبة
 الى المتعاقبات الموجودة ان يمكن فرض مقولته على اهل الكليات المماهية بالنسبة
 الى المماهية مطلقا فالمراد بالمقول في التعريف ما يصلح للمقولة تحت نفس الامر
 وهو حصص من الكلي فلا يثبت عليه لو كانت الكليات التامة وهي ممتزجة التعريف
 واما ثانيا فلان الكليات التي ليست لها افراد اصلا ليست اجناسا شي فلا يثبت
 مجزئيا ومن ههنا ينطلق ان المتخصص للجنس هو الكليات التي لها افراد مشتركة
 نفس الاصول الغرضية فتأمل في ظهوره حيث اورد التعريف تحت
 الكليات فيظهر ان كل الجنس فرد منه اولاه قصد من شمه الناقص لاجل

معنى

قوله المقول اي المحمول وهو شامل لكل والجزئى فان للجزئى فيهما معا
 ماصرح في القاداني في مدخل الاوسط بل الشئ في الشقايق وما يقابل
 الجزئى الحقيقي لا يقال ولا يدخل على شئ حقيقة اصلا لان حمله على نفسه لا ينطو
 قطع الا بد في الحمل الذي هو الشئ من امرين متباينين وحمله على غيرهما
 متنع فاقول في نظر اذ يجوز حمل على جزئى معا يولد تحت الاعتبار
 معه تحت الذات كما في هذا الضاحك وهذا الكاتب فانها مختلفتان تحت
 المفهوم متحدتان تحت الذات فان ذاتهما زيد بعينه مثلا وكذا يجوز حمل على
 كلى اخرى جزئية كما في فوكس بعض الانسان زيد قول على الكثرة يخرج
 الجزئيات فان لا صدق الا عايات واحده قوله المختلفة المتعاقبات يخرج
 الا انواع الحقيقية وقصودها القريبة وخواصها وقوله في جواب ما هو يخرج
 الفصول البعيدة والعروض العامة وشايد الخواص فان شيئا لا يقال
 في جواب ما هو وهو ينطبق المعروف على المعروف **قول** فان كان الجواب عن
 الماهية وعن بعض المتعريفات هو الجواب عنها وعن الكل فغريب كالحیوان
 وقوله ان الجنس مقول في جواب ما هو على الكثرة المختلفة الحقيقية فيكون ابا
 السؤال عن الماهية وعن بعض متاد كالتا لا محالة فان كان جوابه جوبا للشيء
 عن الماهية وجميع متاد كالتا فان جنس قريبا كالحیوان بالنسبة الى الانسان
 فانه اذا استعمل عن الانسان والغرض بماها كان الجواب هو للحيوان لانه قائم
 الزاقي المشترك بينهما وهو بعينه جواب عن السؤال عن الانسان في جميع
 متاد كالتا في الحيوانية **قول** والا فحينئذ الجنس النامي اي وان لم يكن الجواب

على الكثرة

قوله

عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل كان جنس ابعدا
 لا جنس فانه جواب عن السؤال بما هو عن الانسان وبعض المشاركات فقط
 اعني المشاركات والا فلاك وليس جوابا عن الانسان وجميع المشاركات اذ
 ليس جوابا عنه وعن الاجسام الناهية بل الجواب عنها الجنس النامي واعلم انه
 لو قال فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات الى اخر ما قال لكان محمورا
 واظهر **قول** الثاني النوع وهو المعقول على الكثرة المتفقة للحقيقة في جواب
 ما هو تعرف فوايد القبول بالقياس الى ما مر في تعريف الجنس لا يقال الجنس
 ايضا مقول على الكثرة المتفقة للحقيقة في جواب ما هو لانه اذا قيل عن زيد وعمر
 وفرس معين بامهم فالجواب الحيوان فلا بد من قدر فقط لا خارجا لانا نقول
 هو مقول بالذات على المجموع وهي مختلفة المتقابلة لكن ينقسم قوله على التميز
 والمتبادر من المعقول على الكثرة المختلفة في جواب ما هو هو المعقول على التما
قول وقد يقال على الماهية للمقول عليها وعلى جنس الجنس في جواب ما هو نوع
 معينان احدهما الحقيقي وهو ما مر تعريفه والثاني الاصناعي وهو الماهية المعقول
 عليها وغير الجنس في جواب ما هو مقوله الماهية اي الاماكن اذ قيل ان الماهية
 تدل التواما على الكلية فيخرج الشخص ولا بد من قدر يخرج الصف اذ يصدق على
 انه ماهية مقول عليها وعلى غير الجنس في جواب ما هو قيد الاول فيخرج
 لا ليس قول الجنس عليه قولا اوليا بل بواسطه قوله على الجنس فان امرا
 اذا ثبت للعام والخاص كان شوتا للعام اوليا والخاص ثانيا لكنه يخرج
 النوع الثاني بالقياس الى الاجناس العالية مع انه يشبه بنوع الانواع

النوع

الجنس

الجنس العالي جنس الاجناس يقتضي ان يكون انت قل نوعا بالقياس الى الجنس العالي
 قالوا في ان يعتبر فيه كونه مقولا في جواب ما هو يخرج الصف ويدخل السؤال
 بالنسبة الى العالي **قول** وخص باسمه الاصناعي كالاول بل هو الحقيقة بينهما
 عموم من وجه ووجه التسمية ان المعتبر في النوعية التخصيص والاول قد انتهى
 تحصيله وتم خص باسمه الحقيقي بخلاف الثاني فانه لا يعتبر فيه كمال التحصيل
 بل التحصيل بالاصناف الى ما مر من الاجناس خص باسمه الاصناعي **قول**
 ايضا قد يقال على الاول ان فانه مقول على زيد وعمره وبكر في جواب ما هو وهم
 متفقو الحقيقة فانه تمام حقيقتها ولا تباين بينهما الا بالاعراض المستحصنة فيكون نوعا
 حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرش مثل الحيوان في جواب ما هو فيكون نوعا
 اصنافيا **قول** وتفاوتهما في الحيوان فانه نوع اصنافي اذ يقال عليه وعلى الشجر
 مثلا الجنس وهو الجنس النامي في جواب ما هو وليس نوعا حقيقيا اذ
 افراده مختلفة بالمقادير **قول** القطعة فانه نوع حقيقي وليس نوعا اصنافيا
 اما الاول فلا اتفاق افراده في الحقيقة واما الثاني فلا يلائم لا يدخل تحت مقوله
 المقولات وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما عتبه اولاه
 شبيها وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلا لا يدل على ان الجنس له
 بل على ان الجنس له عاليا ود باما كان له جنس مفرد اذ انحصرت المقولات
 هو الاجناس العالية فقط واما الثاني فلا ان باطنه العقلية ثم والخاصة
 لا تحدي والمتم تخرج ذلك المتأخرين واما القضاة حيث الشجب في الشافعية
 اليان الاصناف اعم مطلقا من الحقيقي وهذا غاية لثبوت ان كل نوع فيه جنس

وتمكن ان يدعى ما هو الماهية
 فيخرج الصف ويدخل السؤال
 او يداد الاعراض

لجواز ان يكون نوع بسيط لا يخلط **قوله** ثم الاجناس تنرتب مقام عديده العوم
مشتملة الى العالي الذي لا جنس فوقه **قوله** وينبغي جنس الاجناس لان النسبة
الشي باعتبار العدم بعد ان يكون متزايا جواب ما هو فاما يكون اعلم من الكل
جنس الاجناس **قوله** والافانواع متنازلة في المنصوص منبهة الى ان كل
يشي نوع الانواع لان النوعية الاضافية التي لا تجري الترتيب الا بها باعتبار المنصوص
فاحض الكل نوع لكل واحد منهما متوسطات **قوله** الثالث الفصل هو
المقول على الشي في جواب اي شي هو في ذاته يطلب باي ما غير الشي عن غيره
بشرط ان لا يكون تمام ماهيته المختصة والمشاركة فان قيل في ذاته اولى جوازا
وما يجري مجراها كان طالبا للتمييز الذي له من جميع الاغيار او عن بعضها
الفصل القرب والبعد فينص في الجواب احد الفصول وان قيل في عرض
كان طالبا للتمييز العرضي لما من جميع الاغيار او عن بعضها وهو الخاص
او الاضافية فينص في الجواب احد الفصول وان اطلق كان طالبا للتمييز كذا
كان فيقع في الجواب اما الفصول واما الفواص وقوله في ذاته في موضع
عن هو اما على التناول او بدونه على اختلاف براري الخاف ومضاه اي شي هو
او ملاحظا في ذاته اي مع قطع النظر عن عوارضه **قوله** فان مر عن المثل كذا
الجنس القريب فقريب كان ملحق بالنسبة الى الذات في ذاته يميز عن المثل كذا
في الحيوان الذي هو جنس القريب **قوله** هو البعيد بعيد كان ملحقا بالنسبة
فما هو عبارة المسمى ما لا جنس له لا فضل له والا لكان له قسم اخر غير
المثل وكانت في الوجود لا في الجنس كايها الماهية المركبة من امرين متساويين

فان امكن كان كل منهما فضلا له وربما يقال مع القول بالفصل الميزان
الوجودية وجوب الماهية المذكورة ان القرب والبعد لا يجري الا في المميز
عن المثل وكانت النسبة وفيه نظرا لو كان جنسه مرسا من امرين متساويين
كان كل منهما بالنسبة اليه بعيدا وان كان نفسه مركبا منهما كان كل منهما بالنسبة
اليه قريبا فالقرب والبعد تجري في هذا القسم ايضا وفي تحقيق المقامات
طويلة لا تليق بهذا الحال **قوله** واذا نسب الي ما يميز فمقوم الفصل يثبت
الي ما يميز بالتقويم كان ملحقا بالنسبة الى الانسان فانه داخل في قوله **قوله**
ما يميز عنه فمقسم اي عن المثل وكانت فيه بالتقسيم كموال النسبة الى الحيوان
فانه يميز بانضمامه اليه فمقسم او بانضمامه اليه وجودا وعدما فمقسم
فهو مقوم للذات من مقسم الحيوان وما فوقه **قوله** والمقوم للعالي مقوم
للسافل ضروري ان جزا جز **قوله** ولا عكس اي كلي او باطن
اللفظي اذ ليس كل ما هو كلي الكل فهو جز واللا لكان ولا الكل جز للجز
اذ الكل عين جميع اجزائه هك فافهم **قوله** والنقسم بالعكس اي كل
ما هو مقسم للسافل فهو مقسم للعالي لان قسم القسم قسم ولا عكس
اذ ليس كل ما هو قسم للعالي قسم للسافل والا لم يكن العالي عاليا والسافل
سافلا هك فاعلم **قوله** الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ملحق
حقيقة واحدة فقط شوي كانت تلك الحقيقة نوعا اخر او هو مشطا
او حيث عاليا بل او غيرها وهذا اولى من تعريفه بالخارج المختص بفراد
نوع واحد لعدم شموله لخواص الجنس العالي ولذا اختار الشرح على

الخاصة اما مطلقا فتخص بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالخاصة للاثان
اصلا فيه تختص بالقياس الى بعض اعيان كالايش وتعرين المم لا يقال
الشيء القليل فلا يكون جامعا قلبا الخاصة التي هي قسم للكلية
الا ربع هو الاول دون المطلق واطلاق الخاصة على المطلق والا لا يشر
اللفظ على ما يعلم من الشفا **قوله** الخاص العرض العام وهو الخاص
المقول عليها وتجلي غيرها لا اشكال فيه بما على ما حقق انما من معنى الخاصة
اليه في احد الخصة واما اذا جعلت اعم من المطلق والاضا في كاذب اليه بعض
المتاخرين ويكون الماشية بالنسبة الى الانسان خاصة وحرمانا عما معا
فتدخل بعض الاقسام بالنسبة الى شي واحد فلا تكون العنة حقيقة
بل اعتبارية لا تجدي بطلان فافهم **قوله** وكل منهما ان امتنع انفا كما كان
وهو الماهية الموجودة فان الشيئة تشا وق الوجود وانما يقع عن الماهية
ليشمل لازم الوجود وليلا يكون تقسيمه الي لازم الماهية تقسيم الشيء الى قسم
قوله فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود فان ما يمنع انفكاكه عن الماهية
الموجودة اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية مطلقا تحت كلا وجوديه
انما تحت وجدت كانت مصغرة وهو لازم الماهية كالزجاجة لا ربع في
زوج سوي كانت في الذهن اوية الخارج او لا يمنع انفكاكه عنها الاربعة وجود
كالخبر للحد فانه لازم الوجود الخارجي وكما للكلية للاثان فاما
يلزم في الوجود العقلي وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم الماهية ولازم الوجود
ومثل اللازم لا وجود بالسواد للبحث قال فان السواد لازم لوجود

ماهية

الاشان
لا ماهية لان ماهية اللاثان ولو كان السواد لازما للاثان لكان كل
اسود وانت تعلم ان السواد كما يلزم ماهية اللاثان لا يلزم وجوده لان
الابيض كيتوبل اما يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي تحت وجوده في
الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر في قوة ان السواد ليس له ماهية اشان
بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحته ولا يفي عدم انتظامه وفوات المقابلة
المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان الابق بالمقام اليراد امر يكون
لازم الماهية ويكون لازم الوجود تلك الماهية والتحقق انه يريد لازم
لازم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للبحث انما يلزم حقيقة
اليه من جملة ما اعتبر في شخصه فيكون لازما للشخص لا ماهية وفي العادة
المقولة استعار بذلك حيث قل لوجوده ونخصه فهذا تقسيم اخر سوي
الذي ذكرناه فان حصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للوجود او
للشخص من حيث هو شخص ومحصل ما ذكرناه ان اللازم اما ان يكون لازما للكل
الوجودين او لوجود معين فهما تقسيمان متغايران الا ان القسم الاول في
كلهما ينسب لازم الماهية خلا وما قبل عليه من ان السواد ليس لازما للبحث
بحسب الوجود لجواز ان يوجد حبشي ابيض ولجواز زوال سواده بعراض
كالبرص مدفوع باذا المراد بالحبشي الممتزج بالمزاج الصنف المخصوص سواء كان
بالحبشة او غير فيخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد في الحبشة وان المراد
بالسواد كونه اسود بطبيعته والتخلف بالمرن لا ينافي في كل على ان المرص لم يبق
على ذلك المزاج **قوله** ليس يلزم تصور من تصور الملزوم او من تصور الملزوم

باللزم وغيره من مطلق اللزوم ثم انشأ المعنى **قوله** باللزم
ما يلزم تصور من تصور اللزوم ونحوه بالحق بالمعنى الثالث
ما يلزم من تصور مع تصور اللزوم والنسبة بينهما اللزوم وتكون
البيان بالمعنى لا غير وانما يظهر عمومها اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيكون
تصورها مع النسبة كافيا في اللزوم اذ يجوز ان يكون تصور اللزوم
كافيا في تصور اللزوم ولا يلزم تصور ان مع النسبة بينهما في اللزوم ولم
يعتبر في غير اليمين الا فتقار الى الوسط كما وقع في بعض الكتب لجواز ان
اليمن الوسط كذا في اوخرية ذلك لان الوسط ما يقرن بقولنا انه كذا
وما لا يكتفي تصور الطرفين لا يلزم ان يفكر الى الوسط بهذا المعنى **قوله**
والا فمفروضه مفارق بشي به لجواز مفارقة **قوله** بدوم او يزول تقسيم
المفارق الى الدائم والزايل ويبحث اذ الدوام لا يخلو عن الضرورة والمفارق
الا غير الذي هو المراد باللزوم هي هنا اعني امتناع الاتساق سنوات
ما شيا من الذات او غير لان دوام السبب لا محالة بدوام السبب المشي
الى الواجب لثانته فيمتنع ارتفاعه اما انعكاسه عن الضرورة بالمعنى الاخص
اعني ما يكون منشاها الذات فلا يجدي ههنا ما مر من ان اللزوم هو
الا عزم **قوله** لو اريد بالدائم ما يدوم بعد حصوله مادام الموضع
كالا مراض التي لا يمكن برها من تفرق الاتصال وعجزه بالزوال ما يزول
مع بقا الموضع لم يرد ذلك **قوله** بشرعه كحي اليوم **قوله** او يطلو
كالا مراض المزمنة وقد ينشأ بالحق **قوله** جات مفهوم الكلي

من

من غير اعتبار تفصيل مادة من المواد **قوله** بشي كليا منطقيا لانه
عنون الموضوع في المسائل المنطقية **قوله** ومعه وضه طبعيا لا طبيعة
من الطابع اي حقيقة من الحقائق **قوله** والجميع اي المخصوص مع العا
قوله عقليا اذ لا تحقق له الاية العقل والمنطق ايه كذلك لكن وجه
التسمية لا يجب انعكاسه **قوله** وكذا الا انواع الخش منها منطق
وطبيعي وعقليا مثلا مفهوم النوع نوع منطقي ومعه كالا انسان نوع
طبيعي والا انسان النوع نوع عقلي وقس عليه **قوله** والحق وجوده الطبيعي
يعني وجوده الخاص اعلم ان مذمب المحققين من الحكماء ان الكلي
الطبيعي اعني الماهية المعروفة للكليات من حيث هي لا بشرط عرض
الكليات موجودة في الخارج بعين وجود الاشخاص لا بوجود مغاير لها
قال الشيخ في اول المنطق الرابع من الاشارات قد يعطى على او هام
الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يناله الحس فهو غير مفهوم
وجوده محال وان ما لا يتخصص بزمان او بوضع بذاته كالجسم او السبب
ما هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود وانت ساقى لك ان تنامل
نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك ومن يستحق ان يخاطب
تعلما ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على الاكثر كالفرد
بل تجب معناه واحد مثل اسم الانسان فانك لا تشك ان في ان وقوعه على زيد
وعمره ومعنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يخفى اما ان يكون
بناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج

رض

من المحسوسات ما ليس محسوسا وهذا عجيب وان كان محسوسا فلا
 محالة وضع واين ومقدار معين وكيف معين لا يتأتى ان يشيخ بل ولا ان
 يتجلى الا كذلك فان كل محسوس وكل محض فانه يتخصص لا محالة بين من على
 الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملايا لما ليس بتلك الحال فلم يكن مقولا
 كثيرين مختلفين في تلك الحال فاذا ان الالوان من حيث هو واحد بالحقيقة
 بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها الكثير غير محسوس بل معقول
 صرف وكذلك الحال في كل شيء **هذا كلامه** وقد صرح بمثل غيرهم انهم من القدماء
 لا يقال **هذا يرجع الى وجود الشخص كما اشار اليه الله ولا نزاع فيه**
 لا نقول **هذا النظر كما صرح به الشيخ** انما يعطى وجود امر اخر بوجود
 الشخص فالوجود واحد والوجود اثنان ولو قال **الله يعين وجود افراد**
 المكان بعينه مذهب القدماء والخفيق الحق في المقام يقتضي ان يثبت في الكلام
معرفة الشيء يقال عليه لا فائدة تصور **اي** يحمل عليه لا فائدة تصور
 والقيد الاخر لا يخرج المحسوس الذي لا يكون الفرض منه افادة التصور والمراد
 بالا فائدة ما هو صفة المقولة لا صفة القول لتبطل المعرفة الذي يعمل الانسان
 لنفسه لا يعجز من غير تكلف **قال قلت** التعريف تصور **ويحتمل** فيكون في
 فيه حمل فلا يصح تعريف المعروف بما يحمل عليه **قلت** المقصود بالالات من
 التصور ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محولا بل جميع اصناف المقول في
 جواب ما هو واي شيء المقصود منه التصور ضرورة انها من المطالبات المتصورة
 مع التحمل على المشمول عنه في الجواب هذا هو الخفيق ومن اراد المحاطة

على ما فرغ بعض المتأخرين من اثبات الحمل فله ان يقول المراد بما يقال عليه ما
 من شأنه ان يحمل عليه الا ان عدم الحد بالنسبة الى الحد ود من اصناف المقول
 في جواب ما هو مع تفسيرهم المقول بالمحسوس بخلاف هذا انه عدل عن العبارة
 المشهورة وهي ما يستلزم تصور تصور لا يتقاض بالملزومات بالنسبة
 الى لوازمها البينة لا بالمعرف بنا على ان تصور الماهية يستلزم تصور معرفها
 على ما قيل فان ذلك ثم لان تصور الماهية قد يحمل بدون المعرفة كتصور
 بالوجه الباقى على الكسب وما يقال **في جواب النقض** من ان المراد الاثر
 بطريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصول الى التصور بالنظر يسمى قولنا
 وان الجوف في الفن عن كواشيب التصورات والتعديقات لا يخرج عن صنف
قول وبشرط ان يكون مع ويا اجلي ابي في الصدق سواء كان لثما
 او غيره فلا يصح بالا عدم والاختصاص ترك المبين هو وجه عدم المعرفة باعتبار
 الحمل فيه واشتراط المنة اية في التعريف ليس مذهب المحققين قالوا
 المقصود من التعريف التصور سواء كان بوجه من او اعم او اخص للصانع
 في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم بشرطية الموقف **الثام قال**
 ابو نصر الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحد وما كان منها اعم من الاشياء
 ذلك حدانا قصا ثم قال **في الرسوم** وما كان منها يفهم بخلافه **وي**
 المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك رتبا كاملا وما كان منها اعم او اخص كان ذلك رتبا
 رتبا ناقصا من ذلك ولا يذكروا في الحد الاخص لعدم امكانه فتعطف والمتم شاق
 ذلك مشاق الاقوال الضعيفة كما ينبغي فان قيل اول ما هو التعريف الاخص

كما هو مذموب المزم ان لا يصح تعريف الموصوف لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فهو
اخص من مطلق الموصوف فتعريفه تعريف خاص اخص اجيب بان معرف الموصوف اخص
منه بحسب المعارض ومن له بحسب الذات والتعريف انما هو بحسب الذات
لا بحسب المعارض وهذا الجواب لا يخرج عن كدر لان ذات الاشياء معرفة
المعرف وهو قوله ما يقال على الشيء لا فائدة تصور اخص منه ضروري وان المعرفة
بصدق عليه وعلى غير من المعارض كالحيوان الناطق وانما كان يتم هذا الجواب
لو كان قوله ما يقال لا مع وصف المعرفة اخص لاذ ان كان ذاته اخص لا هو مع
الوصف فانه مع ذلك الوصف ليس معرفة ضروري وان انضمام وصف المعرفة
اليه يخرج عن كونه معرفا والحاصل ان الوصف منشأ الاختصاص لا بقدر الاخص
حتى يكون المميز اخص دون ذاته ولا عذب ان يقال المراد بالاختصاص
ههنا ان يكون اخص بحسب الحمل المتعارف اعني ان يصدق المعرفة على جميع
افراد المعرفة ولا يصدق المعرفة على جميع افراد المعرفة كما في الانسان
والحيوان فان كل ان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان كلاهما
قضيما متعارفان ومعرفة المعرفة ليس اخص بهذا المعنى بل هما
منشأ وان يطبق للحمل المتعارف اذ كل فرد من المعرفة يصدق عليه ما يقال
على الشيء لا فائدة تصور وكذا كل فرد ما يقال على الشيء لا فائدة تصور يعرف
عليه انه معرف والناية الصادرة ههنا هو قولنا ليس كل معرف هو ما يقال
على الشيء لا فائدة تصور معني انه ليس كل معرف هو نفس هذا المفهوم بطريق
المعرفة الطبيعية فافهم **قوله** والمتاوي معرفة اما بان يكون متاوبا

له ضرورة كالمصناعات نحو تعريف الاسباب لانه ان فاتها بعقله مع ما بالضروري
او بان يكون متاوبا بالنظر الي من علم يعرف له كتعريف الزرافة نحو ان
يسببه جلد وجلد التمر لمن لم يعرف الشيء **قوله** والاختصاص هو ان يكون
بالضرورة بالضرورة معرفة على معرفة كتعريف الحركة بما ليس بشكوك فان
الشكوك عدم الحركة عام من شأنه او كان اخص بالنظر الي من يعرف له شيئا
من شأنه ان يكون اخص كتعريف النار بالجو هو الشبيه بالنفس اولاً كقولنا
بانه الخفيف المطلق لما لم تصور الخفة **قوله** والتعريف بالفضل القريب
وبالخاصة مرسم فان كان مع الجنب القريب فنام والافاقص حاصل ان
مدار الحدية على كون المميز ذاتيا والوسمية على كونه عرضيا ومدار التمام
فيهما الاشتغال على الجنب القريب واعلم ان الحد التام قد ذكر في غير
الجنب والفصل كما صرح به الشيخ في حكم المشقة فان المركب الخارجي انما
يتصور كونه يمثل حقيقة اجزائه العقل كما في البيت فان كونه الجدار
والوقوف مع الهيئة المخصوصة وكما هم لم يعرفوه لعدم مدخلية الصانع في
جزءه الصوري اذ الاجزاء الخارجية اذا تمتثلت بقاها في الذهن على أي ترتيب
اتفق حصل تصور كونه الموصوف وليس فيه الحركة الثانية التي هي لفصل
صوره الكاشف وفيه نظرية المركب من الجنب والفضل ايتم لا يتم
الجنب فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان تام الا ان الاولي
تقديم الاعمال لهم ثم نعم لا بد من تفيد احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة
للحدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية والاولي ان يقال ليس للصانع مدخل

في تحصيل الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المحركة فان الصناعة كقوله تحصيلها باعطاء
 قواعد تميز تلك الاجزاء عن العرضيات **قوله** ولم يعتبروا العرض العام
 قد اعتبره المعتبرون في الرسوم الناقصة **قوله** وقد اجبر في الناقص ان
 يكون اعم قد سبق انه مذهب المحققين **قوله** كاللفظي وهو ما يقصد به تعبير مدلول
 اللفظ فانه يجوز ان لا يعم كقولهم شغلنا نبت وهذا موهبة والتعريف اللفظي
 المص من المطالب التصورية وخالفه بعض المحققين وقال انهم المطالب التصورية
 وانت خير بان اذ كان الغرض معرفة حال اللفظ وانه موضوع لذلك المعنى كان
 بحثا لغويا خارجا عن المطالب التصورية اما اذا كان الغرض منه تصوير معنى
 اللفظ فليس كذلك كما اذا قلنا الغرض من وجود فلم يفهم السامع من الغرض
 معنى ففكرناه بالاشد ليحصل له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية
 وكيف وقد عالج القدم تقدم مطلب الاشبهة على جميع المطالب بانه عالم بهم
 معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا يثبت طلب حقيقته ولا التصديق
 بالجزئية المركبة فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في
 مطلب ما كما لا يخفى والتفصيل ان التصورات مراتب ادناها ان تتخلف
 في المدركة صورة مخزونة بوساطة لفظ موضوع بالاذن فان حصل ذلك
 ابتدا فلا تصور طلب كما اذا اطلق لفظ موضوع بالذات معني الى العالم بالوضع
 ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب ان حصل بعد
 القال لفظ لم يعرف معناه فنذاك ينصور الطلب كما اذا قيل مثلا حال
بقا **الخلا** **فيما** بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض من احضار

صورة

صورة مخزونة وهو بمنزلة الصورة بابتداء الاله من حيث انه مشوق باللفظ
 مغناة بخصوصية فيصح طلبه عدم مطلب ما واعلاها ان يستحصل صورة
 غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وانها هاتصور براكنة وذلك
 بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في المطالب التصورية لما ذكرناه لا لما قاله
 بعض افاضل المعاصرين من انما يقبل تصور الموضوع له من حيث انه معنى
 هذا اللفظ وهذا التصور لم يكن حاصلا وذلك انه ليس الغرض من التعريف
 اللفظي تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض تصور بذاته كما مر في مثال الخلا
 فان الخطاب لمطالب لم تصور نفس المعنى لا التصور من حيث انه موضوع لم بهذا
 اللفظ اذ عزمه تحصيل هذا التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولا
 يتعلق له عرض بتصوره بهذه الجبئية اعني كونه مغنا لهذا اللفظ وذلك
 لا يتكلم منصف واما التصديق بان هذا اللفظ موضوع لاي معنى كما هو
 اللغوي في خارج عن المطالب التصورية بل هو بحث لغوي كما مر **قوله** القضية
 قول تحتمل الصدق والكذب قوله القول المركب سواء كان ملحوظا او متوقفا
 ونسب عباراتهم بانه ليس مشتركا معنويا بينهما والمراد باحتمال الصدق
 والكذب ان يجوزهما العقل بالنظر الي مفهومهما مع قطع النظر عما في الواقع
 ذلك استتماله على نسبة هي حكايته عن امر واقع فان شأن الحكاية ان تصف
 بالمطابقة وعدمها بخلاف النسبة الانشائية والصورات فانها ليست كذلك
 عن امر واقعي فلا يجوز فيها الصدق والكذب نظير ذلك ان النقاش اذا قصد
 لتفتيش صورته على الاحكامية فيزدجر على ان لا يحضر بعد المطابقة وانما

شعبي
 مولانا عياض قاضي

اذا تصدي مجرد التفتيش من غير التهام انه نقش الشيء فلا يجري عليه
 التخطئة اصلا فان كل نقش فهو في حد ذاته نقش ولعلكم تهم من هذا الفصل
 ان قول القائل كلامي هذا صادق منبر الي نقش هذا الكلام ليس هو
 اصلا وان كان في صورة الجبر لا نقض الحكاية التي تقتضي مقابلة بين الحكاية
 والحكي عنه نظير ان تصدي النقاش ان يتقن صورة على انها حكاية غير
 فانه مع انه اعتبار لا مطالب عنه بل غير محصل لا يجري في التخطئة ولقد اجاب صاحب
 المفتاح حيث قال مرجع احتمال الصدق والكذب الى امكان اجتماع النسبة الذهنية
 مع ثبوتها في الواقع ولا يثبت فانه يمكن ادراك ان زيدا قائم سنوا كان زيدا قائما
 في الواقع او قاعدا ولا شك انه اذا كان حكاية عن نقش حكاية الحق والمذكور
 لا يمكن ذلك ان يتحقق بالذات اجتماع ثبوت الشيء مع انتفاء هذا وهو على التعريف
 انه ودي لان الصدق مطابق الجبر للواقع والكذب عدم مطابقته واجيب
 بان الصدق يبدى اذ هو مطابق الامور الذهنية وفي الثاني نظر لان المقولات
 تتطابق ولا توصف بالصدق اصلا وبان الجبر يبدى والتعريف للنسبة احكام
 من بين المحذورات فلا دور وعقيق ذلك ان الغرض من التعريف التبيين
 احكامها لا شيء في المدركة بعد حصولها في المخزاة ويجوز ان تحصل هذه الغرض
 من امر يتوقف في المصود على ذلك الشيء اذا كان تصور مستقلا ما تصور
 الشيء ولان التوقف في المصود ابتلا لا يستلزم التوقف في الانتفاء والذكر
 نظير اذ انتقلنا عن معان من الحيوان واردة لتعيينه من غير ان يكون
 فنقول ذلك الذي هو جرح الانتان في هذه الخاصة بتبين ذلك المعنى وروى

الانسان

الا لئلا ينس من غير ذلك **قوله** فان كان الحكم بثبوت شي لم يثبت له غير ذلك
 او ثالثة اي القضية اما حكمة وهي التي حكم فيها بثبوت شيء اي في الحقيقة
 او بطلب شيء عن شيء وهي الثالثة واما شرطية وهي التي ليست كذلك **قوله**
 ويسمى الحكم عليه موضوعا لانه وضع وان ثبت له شيء **قوله** والحكم بحصوله
 تشبيها لانه لا موضوع له على غير كونه متبنا له ولكونه مبنيا عليه من حيث
 ان ثبوته له فرع ثبوته في نفسه **قوله** والدالة على النسبة دليطة قال
 الشيخ في الشفا القضية الحولية يتم مورثها الموضوع والمحمول والنسبة
 بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونه موضوعا ومحمولا بل
 يحتاج الى ان يكون الذهن يعقل مع تلك النسبة التي بين المعنيين بل يجب
 او شلب فاللفظ ايم اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن
 ثلث دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي
 للمحمول وثالثة على العلاقة والارتياب بينهما ثم **قوله** فظهر من هذا
 ان فيها معنى غير الامور الموضوع والامور المحمول من جهة ان يدل على وهو
 النسبة فاللفظة الدالة على النسبة تسمى دليطة وحكمها حكم الادوات واما لغة
 العرب فربما تحذف الاربطة فيها ان لا يحا شجوا والذهن بمضاهها وروى
 ذكرت هذا كلاما وهو مصرح بان اجزاء القضية المعقولة تلك وذلك هو
 القدما اذ عندهم ادراك النسبة الثانية بين الموضوع والمحمول هو الحكم
 وليس متبنا قاعده تصور شبيه في مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة
 من تدقيقات المتأخرين حيث راوا ان في صورة الشك قد تصور النسبة

فظهر

فظهر للصلوات
نظر للمراسل

بدون الحكم اذا لم تنصور النسبة لا يحصل الشك وعند ارتفاع الشك فظلم
الادراكات الحاصلة ادراك اخر كما يشهد به الوجدان لا الزوال ادراك
ويحصل ادراك اخر بدله وللمناقشة مجال اذا لاحد ان يلتزم ان المدرك في
صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع واللا وقوع والتفاوت
في الادراك فانه في الاول يدرك بادراك غير اعني وفي الثاني بالادراك الذي
وقد ثبت فيما سلف ان التفاوت بين الادراكين بالذات لا بالمركب وليس
مما ياباه الوجدان فليتنامل وقد علمت من ذلك ان شيئا من القضايا لا يخرج
عن معنى الرابطة سواء ذكرت لفظا او خذفت وضمن معناها هذا اللفظ الاول
على المحصول على ما قيل في الكلمات **قوله** وقد استعير لها موطنان
ضمير راجع الي الموضوع فلا تكون رابطة بالحقيقة لان الرابطة انما تكون اداة
والضمير اسم لا يقع في المرجع اليه في المعنى فصل القوم الرابطة به لانهم اخبروا
في كلام العرب ما يكون لفظا دالا على الرابطة الغير الزماني نحو استأثرت الفاكهة
واستثنيت في اليونانية فاستعاروا هذا المعنى لفظا هو ليحيى يمينهم هذا
ما ذكره المصنف **وقوله** قد صرح الشيخ في الشفا على ان لفظا هو ههنا
اداة حيث قال **واما لغة العرب** فمن اخذت الرابطة انكالا على شعور الذهن
بمعناها وبقا ذكرت والمذكور بهما كان في غالب الاسم كقولك زيد هو حي
فان لفظه هو حي لا يتدول بنفسها بل يتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر
بعد ما دام يقال هو الي ان يصير له فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دالة كاملة
فالحق لا اداة لكنها تشبه الاسماء في كلامه مع انه قد جعل بعض ائمة النحو حرفا

فان الرمي نقله عن بعض العربيين واختاره حيث قال ثم لما كان الغرض من
هذا ان الغرض ما ذكرنا اعني دفع الشك بالحيث الذي يذكر بعلم بالوصف
وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غير صار حرفا واخترع عنه لباش
الاستحالة فلم يزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعد
عن الرفع اليه النسب كما ذكرنا لان الحرف عديم القرف لكن بقي فيه تصرف
واحد كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكورا ومثالا
ومثكلا وغائبا لعدم عراقة في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا القرف
لما جرد عن معنى الاسمية ودخل في الحرفية انتهى كلامهم ثم لو فرضنا اجتماع
الحياة على الاسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اجماعا وما ذكره
المصنف من انه راجع الى الموضوع فيكون عينه بحسب المعنى انما يتم اذا سلم كونه
اسما واما اذا قلنا بان الحرف ليس بالربط فلا يكون اداة في صورة الاسم
كما في كاف الخطاب وهذا الغيبة في اياك واياء فظهر ان ما ذكره المصنف انه غير
تام توجيه كلام المنطقيين بما لا يرصونه فانهم يصحون بانه اداة ولا يشترطون
في حيوان ما يشترط اهل العربية من كون الحيوان ملتصقا بالوقت او نظائره
بل يجوزون مثل زيد هو كانت مع عدم الالتباس بالعرف كما هو جوابه **فان قلت**
الظاهر ان الرابطة في لغة العرب هي الحركات الاعرابية اذ المعزجات اذا
ذكرت شاكته الا و اخر لم تدل على الاستناد فاذا ذكرت مع اعرابها افادت
ذلك فيكون الاعراب دالا على الربط **قلت** المنطقيون يبرهنون على
ان الرابطة لفظية هو وهي وتطابقها فلا تكون علامات الاعراب رابطة عند

بلد الذي على العاطلية والمفعولية وغيرهما كما هو عند اهل العزيمه وانتهام معنى
الرابطه عند هذا من تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك العلامات
تدل على تلك المعاني المعترضة التي لا تكون بدون الرابطه **قوله** والا فشرطية
اي ان لم يكن الحكم فيها بثبوت شي لشي او نفيه عنه فشرطية مشي حكم فيها بالثبوت
شي عند شي اخر لزوما وانفا قاه وعدم ثبوته كذلك وتسمى متصلة او انفا
شي عند اخر او سلب ذلك الانفا وتسمى منفصلة وشي تفصيل ذلك انما
سميت شرطية لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بنبوت المقدم صريحا
في المتصلة ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانفا المقدم او انفا بنبوته
او كليهما في المنفصلة كما سيظهر عليك ان شاء الله **قوله** ويسمى الاول
مقدما والثاني تاليا اي الجزء الاول من الشرطية وهو المحكوم عليه فيها يسمى
مقدما لتقدمه في الذكر في القضية المفعولة والذكر في القضية المفعولة
والثاني تاليا لتلوه اياه في الذكر والذكر فان قلت **كعب** بعلم الحكم
على المقدم مع انه ليس اشيا والكون محكوما عليه من خواص الاسم قلت
ثم انه من خواصه بل ان سلم ذلك في الموضوعية والمحمولية فخطا واما اهل الفقه
فلما كان الخبر عندهم هو الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الحال والشرط على الخبر
كون الحكم على الشي من خواص الاسم ولا يوافق ذلك قواعد المنطق فان الحكم
على تلك القاعدة بالارتباط بين المقدم والتالي قبل وهو الحق الفعلي بصدق
الشرطية مع كذب التالي في الواقع ولو كان الجزاء هو التالي لم ينصور صدقها
مع كذب صدق استلزام انفا المطلق انفا المقيد **اقول** التقييد بالشرط

بغير

بعيد ان ثبوت التالي على نقد المقدم ولا يلزم من انفا ثبوت التالي بحسب
نفس الامر انفا وهو على التقديرين انك اذا قلت زيد قائم في طلي فلما لم
بالقيا قام زيد في الواقع بل انفا به في طلك فقط وما ذكرتم من استلزام
انفا المطلق انفا المقيد مستلزم لانك لا تسلم ان المطلق فيها منفك في الواقع
بل المنفي في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا
بالنسبة الي قيام زيد في الظن فان المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد بالحق
بحيث يمكن تعيينه بنفس الامر والظن او غيرها وذلك متحقق في الواقع
ضمن تحقق المقيد فيه اذ قيام زيد في طلك فان قيامه في طلك متحقق
في الواقع فيتحقق قيامه مطلقا في نفسه وقيل ذلك بتجسيم ما يحتمل
من انه قد يصدق المقيد على الشي مع كذب المطلق عليه كقولك زيد همد
الطير مع كذب قولك زيد همدوم فان المطلق همدوم هو الهمدوم والاعم
من ان يكون همدوم ما تقدمه او نظيره وهو ما دق عليه قطعيا والكاذب عليه
هو المقدم ومن نفسه وهو ليس مطلقا بل مقيدا بما ينال ذلك المقيد الصادق
فانفي ذلك من جاز في اقسام الحكم فضلا عن العكس **قوله** والموضوع
ان كان متحصلا لم يقل علما بالشمل مثل هذا **قوله** سميت القضية مخصوصة
وسميت مخصوصة موضوعا وتخصه **قوله** وان كان نفس الحقيقة
بحيث لا يعبر عن افرادها **قوله** فطبيعية كقولك الانسان نوع
قوله والا اي وان لم يكن الحكم على نفس الحقيقة بل على الافراد واعلم
ان الحقيقي ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها في الطبيعية قد اخذت

من حيث انها في واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار والا
 يتعدى الى افرادها كالنوعية فيامر وذلك لا يصح الحكم عليها بالتخصيص
 بل هي تخفيم كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه وفي المزملة ان ذلك من حيث هي في
 بلا زيادة شرط فيصدق الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم في
 المحصورة اخذت من حيث انها تصلح للتطبيق على الجزئيات لا على ان يكون هذا الوصف
 قدامه بل على وصف يصحح لا تطابق فلا يحرم ذلك الحكم بتعدي اليه الاشخاص اما
 الى جميعها ويصدق الكلية او الى بعضها ويصدق الجزئية وليس الحكم في المزملة والمحمول
 على الفرد أصلا الا انه بالعرض بمعنى ان الحكم وقع على شيء يتعدى منه ذلك الحكم الى
 الفرد وينطبق عليه كيف لا وانما الحكم عليه بالحقيقة ليس الا امر الحاصل في النفس
 وهو الطبيعة دون الافراد وما يقال من ان الافراد معلومة بالوجه الكلي فمعناه
 ان الامر الكلي حاصل في النفس على وجه يصحح للتطبيق على الجزئيات فذلك
 الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض
 للقطع بانها ليست في نفس الامر واحد هو ذلك الوجه الا انه لو حفظ على وجهها
 للتطبيق على الافراد ولذلك يتعدى منه الحكم اليها بمعنى انه لو لم يحفظ تلك الافراد
 وحده ذلك الامر منطبقا عليها فيعرف احكامها في القفل اذا تمهد ذلك فيمكن قوله
 كلام المزملة بان مراده بقوله وان كان نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى من الفرد
 ويقولون الا ما يتعدى منه اليه وان كان ظاهر كلامه محتملا عن هذا الحقيقة
قوله فان بين كمية افراده كلا او بعضا في صورة كمية او جزئية وما كان
 شور اللف والشعر من ثلث افعال فتقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد كيف

بحر

الكتاب المختصر في المنطق
 الشيخ الرئيس

ليس بكمية الافراد لا بقولنا انكم بين حقيقة هو مصاحبة الحكم الطبيعية في
 جميع موارد حقيقة كذا في بعضها وتلك الموارد هي الافراد بعينها فثبت ان الحكم
 بالعرض كما اشترطنا انما هي انما تحكم عليها بالعرض والامر وان لم يكن كية
 الافراد بالمعنى الذي مر **قوله** فمهمة لا مالم يان كمية الافراد **قوله** وتلازم
 الجزئية لا نه حيث صدق الحكم على الطبيعة من حيث هي فلما ان يصدق عليها في
 ضمن جميع الافراد او بعضها وفي التقديرين تصدق الجزئية **قوله** وفيه
 نظر لان موضوع المزملة علمنا تقدر وهو الطبيعة من حيث هي بلا زيادة شرط
 كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار قد يصدق
 عليها بستر الوحدة الذهنية لقولنا ان الانسان نوع فيمكن ان تصدق الطبيعة
 ولا تستلزم الجزئية فان قيل هذا لا يبرأ اذا كان الحكم في المزملة على الطبيعة
 كما اعتبرته فذلك يدل على فساد فليرجع عن ذلك الى ما ذكره المتأخرون في حتم لا
 يلزم ذلك قلنا ان الحكم ليس بالذات الا على الامر الحاصل في الذات
 بالذات وهو الطبيعة الماحضة على الوجه الخاص كما مر ان ليس في العقل الا
 تلك الطبيعة وايضا على تقدير ان يكون الحكم في المزملة على الفردية فثبت ان
 يكون الحكم فيها على الطبيعة من حيث هي حيث يمكن صدقها بصدق كذا وصدق الطبيعة
 والجزئية فان الطبيعة من حيث تصحح للكمية والجزئية فاذا حكم عليها بهذا الاعتبار
 حكم كان صدقها اعم من ان يكون المحمول صادقا على فرد من افراد الحقيقة او
 على الطبيعة من حيث انها عامة والحق ان المهمة تستلزم الجزئية اعم من ان يكون
 الحكم في تلك الجزئية على بعض الافراد الحقيقة اعني الانواع ولا تشمل الافراد

في

لا متارة التي حصوها بحسب الاعتقاد وقد اشار الي ذلك الشيخ في الشفا
 حيث قال في دفع شك من قال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان على الانسان
 مع ان الجنس لا يحمل عليه ان الجنس لما يحمل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار
 مجردها في الذهن عبت يصلح لا يقع الشركة فيها وانما يقع هذا الجريد في اعتبار
 احده من اعتبار الحيوان كما هو حيوان فقط الى اخر ما قال في بيان ذلك ثم
 قال وبالحقيقة ان هذا يرجع الي ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط
 وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الا صغر ويصغر ذلك بالانطلاق على
 بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرد وليس يلزم من ذلك ان يحمل
 الناطقة على الفرد فقد صرح بان هذه القضية تصدق جزئية وعلم ان الجزئية
 اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرض على الافراد الحقيقية او الاعتبارية
 الا ان المتعارف ربما خصص كالملية في الممثلة اليه بالافراد الحقيقية والوجوه
 والشخصية معا كما علم من كلام الشيخ وغيره **فلا** ولا يرد في الوجوه
 من وجود الموضوع حقيقيا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقة او
 ذهنا فالذهنية صدق القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها من وجه
 انما لا يوجد اصلا لا يثبت له شيء اصلا فان ما يثبت وجوده ليس شاي
 الاشيا حيث انه يصدق وتلعب بنفسه ثم الموجبة تارة فوجود خارجي فيكون
 معنى قولنا **كل** **كل** موجود في الخارج ب في الخارج وصدقها في
 يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد توضح حقيقة وقد فسر هذا المتخو
 بالحكم على الافراد الخارجية محقة كانت او مقدرا فينا اول الافراد التي ليست

بوجوده في الخارج اذ كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصورة بالحواس
 كقولك كل عقلا طابرو فان معناه عند كل ما لو وجد لان عقلا هو عين
 وحدها طابرو ولا يخفى ان موضوع الحقيقة بهذا التقدير وان كان اشمل
 من الخارجية الا انها لا تشمل جميع افراد الموضوع فان جميع الافراد الخارجية
 محقة او مقدرا بعض الافراد من الافراد ما ليست موجودة في الخارج
 لا حقيقيا ولا تقديرها ومنها فضا لا يثبت فيها الى وجود الموضوع
 في الخارج اصلا كقولهم كل كذا وكل مثل كذا فان الحكم فيها على الموضوع
 شوي كان موجودا في الخارج او لم يكن حجة ان هذا الحكم يثبت على الكثرة التي هي
 اعظم من تلك الافلاك والمثلث الذي اصلا اعظم من قطع مع امتنا
 في الخارج لا يثبت افراد الموضوع كيف ما كانت تصدق عليها انها لو وجدت
 في الخارج كانت **ح** فتدح في الافراد المقدرة لانا نقول **لها** اولاهم
 اخذوا امكان وجود الافراد وهذا القيد جزئي ما ذكرنا ما ثانيا فسوا
 اخذ هذا القيد اولم يوضح واحد امكان صدق الموضوع على الافراد بحسب
 نفس الامر كما ذكرنا افضل المتأخرين في جوابي شرح الشريعة فهو بحسب
 هذا الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك
 كذا كذا او كل مثل كذا الحكم على جميع ما هو كذا او مثل كذا قطع النظر عن
 الخارجي محققا او مقدرا فاعتبار الوجود الخارجي اعتبارا لا يقتضي مفهوم
 القضية ولا التعريف من وجه ان القضايا الهندسية غير مأخوذة بهذا الاعتبار
 كما مر فلا طائل في اعتبارها وبعضهم فسر الحقيقة بقوله كل ما يمكن صدق

عليه بحسب نفسه الامور وقدرته العقل **بالفعل** فهو بحسب نفسه نفس الامر
 ونسب الى الشئ وجعله المفهوم المنطبق على جميع المواد **والرسم** انهم المتكلمون
 كما اعتبروا الانصاف بالعنوان على تقدير الوجود وكذلك اعتبروا الانصاف
 بالمحمول على تقدير الوجود حيث يصدق مثلا كل انسان فخير **راسين** ماشين بالاطلاق
 وان لم يوجد الموضوع اصلا ولم يتصف بالشيء العقل في الواقع فانه لو وجد كان
 ماشيا ويعلم من كلام بعضهم انهم اخذوا الوجود لعمد من الذهني والمادي ولم
 يحصوا الا فرادى الممكنة والتي يمكن صدق العنوان عليها ولذلك قال **بطلان**
 ووافقوا انه قولنا كل محمول مطلق يتبع الحكم عليه بعيد في حقيقة من غير تناقض
 لان معناه ثبوت الامتناع على تقدير كونه محمولا مطلقا وهو لا يتلزم ثبوت
 الامتناع في الواقع وبذلك يندفع الارباد الذي ذكر على تقدير الحقيقة ايضا
 وعدم صدق الحقيقة الكلية بهذا المعنى في شئ قولنا كل انسان ماشين لبعض
 كما ان عدم صدق الكلية بالمعنى الذي ينسب الى الشئ في قولك كل جسم
 متغير بالفعل لا يتدح فيه فان هذا المعنى هو معنى الحقيقة الكلية حيث لا
 يصدق بخصص وان تعلم ان المعنى الذي نقلناه يمكن اعتباره حيث
 لا يمكن اعتبار المعنى الذي ينسب الى الشئ كقولنا شريك الساري معني
 لعدم امكان صدق العنوان عليه **بشيء** بحسب نفس الامر والقول بان
 سالبية في المعنى يحكم غير متصور لان كل مفهوم ينسب الى امر والعقل ان يحكم
 بينها بالاجاب ولا شك ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار صحيح وهو ما خوفي
 بعض العقاييا وهو اشرايا **خوف** سائر الاعتبارات فلا يعد ان جعل معنى

الحقيقة

الحقيقة الاصلية ويكون ما عدله من التخصيصات التي يقتضيها
 التعريف وفي كلام الشيخ اشبه الى هذا المعنى ايضا حيث قال **الذهن**
 يحكم على الاشياء بالاجاب على انها في نفسها ووجودها يوجد لها المحمول
 او انها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول من حيث هي في الذهن **فقط**
 بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول **ثم قلنا** فاما الاشياء التي لا
 وجود لها بوجبه فان الاثبات الذي ربما استعمل عليها حجتا بكونها في الذهن
 يحكم عليها انها كذا معناه انه لو كانت موجودة ووجودها في الذهن كان
 كذا وهذا كما يقال ان الخلق ابعاد انهي ثم همنا **فكما** بحسب النظر
 لها **الاول** ان معنى قولهم صدق الموصية بتلزم وجود الموضوع
 ان صدقها بتلزم وجود الموضوع على حال ثبوت المحمول له وانجاده
 معني ظرف ذلك الثبوت ان ذهابه وان حاصلا خارجا وان وقفا
 فوقنا وان داما ذابا فان قلت في معنى قول المعنى ان الحقيقة تقتضي **الوجود**
 المقدر للموضوع والوجود المقدر لا تجزئه فلا فائدة في اعتبار **قلنا**
 ان اعتبار الموضوع الحقيقة امكان صدق العنوان على الافراد وامكان
 وجودها فالمراد بالوجود المقدر كون الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى
 فائدة اعتبار **وان لم يعتبر** كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود المقدر
 كون الموضوع بحيث لو وجد كان متحدا مع المحمول **الثاني** ان صدق سالبية
 لا يتلزم وجود الموضوع بل قد يصدق بانسايه ضرورة ان مالا ثبوت له في
 لا يثبت له غير كذا تحقق مفهوم السالبية في الذهن بتلزم وجود موضوع

فيه ماله الحكم فقط **الثالث** ان المتأخرين اعتبروا قضية سائلة المحول
وحكمه وان صدق موجبها لا يستلزم وجود الموضوع وفرقوا بينهما وبين السالبة
بان في زيادة اعتبار اذ في السالبة هو عدم وجود الطرفان وفي سائلة
المحول يرجع ويحل ذلك السلب على الموضوع قالوا ومعنى السالبة المحول
شيء سلب عنه المحول ومعنى السالبة الطرفان ان شيئا سلب عنه **ج** في سائلة
المحول **د** وكما ان صدق السلب لا يستلزم وجود الموضوع كذا صدق ثبوت السلب
هذا كلامهم وافول **ف** فيه نظر لان المقدمة القابلة بان ثبوت الشيء
يستلزم ثبوت المثبت له لا يستلزم العقل فما الامر السليبي والقول بان
العقل يستلزم السالبة المحول دون المعدولة المحول تحكم وايضا المعدوم
المطلق ليس على اصلا فكيف يكون شيئا سلب عنه **ب** لا يقال المعدول هو
عدم مقدار لا يستعلا يقتضي وجود الموضوع باعتبار الاستعداد الذي
هو وجودي لانا نقول **ل** ليس ذلك مذهبهم بل هم معرون لثبوتها في قولوا
قولنا لا جوهر ليس بعرض وكلاما ليس بعرض بغير موجود في الموضوع **م**
بصرفه موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع اصلا لاجل اصلا والامر
يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان اليجاب مطلقا يقتضي وجود للموضوع
والشفا وانما اوجبا ان يكون الموضوع في القضية الانجابية المعدولة
موجودا لا لان نفس قولنا غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان اليجاب يقتضي
ذلك في ان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود او لا يقع الاعلى
الموجود فيجب ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس

ومعنى ان السالبة في سائلة المحول

توجد

يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة في انها تصدق على المعدوم
من حيث هو معدوم ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد صرح قبل ذلك
باننا اذا اخذنا حرف السلب مع ما لو ان فرد كان محولا وحده اخذناه كشي واحد
ثم اثبتناه على الموضوع بواسطة الانيات كانت القضية موجبة فلتخص من كلامه
ان لم يفرق بين ما سموه سائلة المحول والمعدولة وان الموجبة مطلقا تقتضي
وجود الموضوع لاجل معنى الاربطة لالاقتضا للمحول ذلك والحق ان الموجبة
السالبة المحول على ما اعتمد المتأخرون قضية ذهنية لان انصاف الموضوع
بسلبها المحول عنه انما هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في الذهن لا في
الخارج فيكون بينهما وبين السالبة الخارجية تلازم فان قلت **ص** صدق
السالبة الخارجية لا يقتضي وجود الموضوع حال ثبوت المحول اصلا لاذنا
ولا خارجا وصدق السالبة المحول على ما قررت يقتضي وجوده في الذهن
فيكون السالبة الخارجية اعم من السالبة المحول قلنا **ز** المراد بالوجود
ان هي هي ههنا الوجود في نفس الامر وجميع المفاهيم التصورية متساوية
الاقدام في انها موجودة في نفس الامر فانها لا محالة موضوع لقضية موجبة
صادقة واقلا انها مضاف لجميع ما عداها واما ان ذلك الوجود في مشعر
المتعارف ولا على الاول فليست في مشعر بحث اخر وهذا الاعتبار المناولة بينهما
بحسب الصدق ففاضل جدا **ح** رابع ان قولهم صدق الموجبة يقتضي وجود
الموضوع وصدق السالبة لا يقتضي كذاها انحصار عند المتأخرين بعض
السالبة المحول فان الامر فيها في العكس عندهم واما على ما حققناه لا يحتمل

قوله وقد يجعل حرف التثنية كلا وغيره ليس جزءاً من جزء الموضوع
 او المحمول **قوله** فتسمى اي القضية المشتملة على ذلك الجزء **قوله** معدولة
 اي معدولة الموضوع او المحمول كليهما ومن اعتبر ان التثنية المحمول فتبقى
 ان يعقد ما ذكره في تعريف الهدول بقيد يحذف محمولها فان حرف التثنية
 هناك ايضاً جزء من المحمول وان وقع في شرح المطالع ان التثنية خارج
 عن المحمول في التثنية وسالبة المحمول معاً مع تصريح بان ان التثنية المحمول
 يعود بعد سلب المحمول عن الموضوع ويحمل ذلك التثنية على الموضوع
 وهذا الانقاص يحتاج الى دفعه الى تكلف بان يحل المحمول في عبارة
 على المحمول الاول الذي ورد عليه التثنية **قوله** وقد يصير في القضية
 فهو جهة نسبة المحمول الى الموضوع اما ان تكون ضرورية فيقتل القطر
 او ممكنة دائمة او غير دائمة الى غير ذلك فتلك الكيفيات الثلاثة في نفس
 الامر تسمى مادة القضية والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة
 واللفظ الدال عليها في المعقولة تسمى جهة وان كانت القضية جالدة عنها
 تسمى جهة من حيث الجهة وان كانت مشتملة عليها في جهة **قوله** وما
 به البيان جهة الاداء ما يتناول الصورة المعقولة واللفظ الدال معها
 فان الصورة الذهبية دالة على ما في نفس الصر على ما هو المستهود
 ثم الجهة ان وافقت المادة صدقت القضية والا كذبته اذ الماهية
فقول القضايا التي تحت عن امكانها من التثنية بينها وبين التناقض
 والا نقاش خمسة عشر من مركبات وهي التي نقاشها المركب من

اعبار

الاجزاء وتسمى منها سابط وهي التي معناها اما الجواب فقط او
 سلب فقط فقدم المص الشايط ليقدمها بالطبع **قوله** فان كان الحكم
 بضرورة التثنية مادام ذات الموضوع اي مادامت موجودة **قوله** فطورية
 لا تستلزم اي الضرورة المطلقة لعدم تقييد الضرورة بالمعتبر فيها بوقت او وصف
 مثاله كل انسان حيوان بالضرورة وقد تطلق الضرورة المطلقة على
 ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اذ لا وابدأ كما في قولك الله تعالى
 حي بالضرورة وتخص بان الضرورة الازلية الاول بانهم الضرورة الذاتية
 فان ضرورة ثبوت الحيوان للانسان في وقت وجوده فهو ضرورة
 مقيدة اذ لو لم يوجد الانسان اصلاً لم يكن حيواناً ولا يلزم من ذلك محال
 بخلاف ضرورة ثبوت الحياة له فانه ضرورة غير مقيدة بشرط فان
 انتفاء ثبوت المحمول له نوع مستحيل لذاته فان قيل على النفس الاول
 اذ كان المحمول هو الوجود لزم ان لا يتناقض الضرورة الا مكان الخاص
 لقولنا كل انسان موجود بالضرورة فانه صادق لان الشيء مادام موجوداً
 يكون موجوداً بالضرورة مع صدق كل انسان موجوداً بالمكان الخاص
اجيب بان المبراد ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع اوقانه وجوده
 والوجود ليس ضرورياً في جميع اوقات وجود الموضوع وان كان ضرورياً
 بشرطه وشتعرف الفرق بينهما في المسترطنة العامة وفيه نظراً لو كان
 معنى الضرورة المطلقة مادام كونه ان لا يصدق الا في مادة الضرورة والازلية
 فلا يكون اعم منها لان وجود الموضوع اذا لم يكن ضرورياً في وقت وجوده

الحكمة في العلم

٢٩

لم يكن ثبوت المحمول لضرورة ذلك الوقت . ذلك ظاهر وقد نبهنا بعض المشغلين
عندي هذا الكتاب . ولحق ان الضرورة المطلقة هي الضرورة بشرط الوجود
والمتابعة للضرورة بهذا المعنى هو الامكان بمعنى رفع الضرورة بشرط الوجود
واما الامكان الذاتي فاما فيما في الضرورة الذاتية **قوله** او مادام وصفه
اي حكمه في الضرورة النسبية مادام الوصف **العنواني قوله** مشروطة عامة
اما قسيتها بالمشروطة فلا شرط الضرورة فيها بالوصف واما قسيتها بها
بالعامة فلانها اعم من المشروطة الخاصة كما يجي في المركبات ثم المشروطة
تارة توجد بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف **العنواني** واما في معنى
ضرورتها في جميع اوقات الوصف والفرق بينهما انه يجب في الاول ان
يكون للوصف مدخل في الضرورة كما ان الحكم بما يستلزم الاتساق في وقته
فيجوز ان يستلزم اليه علة غير الا توي ان قولك كل كاتب محرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتباً بالمعنى الاول صادق وبالمعنى الثاني كاذب
لان حركة الاصابع ليست ضرورية للانسان في وقت كتابته وهو وقت ظهور
مثلا اذا الكتابة ليست ضرورية له في جميع الاوقات فكذا حركة الاصابع
فالمعنى الاول اعم من الضرورة من جهة صدقها في مادة الضرورة القائمة
والعنواني من الذات كقولك كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية وبالضرورة
مادام انساناً وصدق الاول دون الثانية حيث يكون العنوان غير الذات
والمادة ضرورية ذاتية نحو كل كائنات بالضرورة وصدق الثاني دون
الاول في مادة الضرورة الى صفة . **والثاني** كمال تحريك الاصابع والمعنى الثاني

ظلال الثانية

منها

منها مطلقاً لا اذا ثبتت الضرورة الذاتية ثبتت في جميع اوقات الوجود **عنواني**
كما في قولك كل مختلف مظلم مادام مختلفاً فان الظلام ضروري له وقت الاختلاف
وهو وقت التلويح عليه ما زعموا وليس ضرورياً له في شاكله الاوقات وبالمعنى عموم
من وجبه اما من جهة العموم فلان الاعم المطلق من الاعم من وجهه من يكون اعم من ذلك
الشي في الجملة فيكون المعنى الثاني اعم في الجملة من الاول واما جهة الخصوم فلصدق الاول دون
الثاني في المثال المذكور فلو لم يكن **قوله** او في وقت معين اي حكمه في الضرورة النسبية
في وقت معين من اوقات وجود الموضوع **قوله** موقوتة مطلقاً لتعريف الضرورة
فيها بالوقت المعين وعدم تعيينها بلامدادام اولاً ضرورة مثلاً كل قمر مختلف
وقت الجولاء وهي اعم مطلقاً من الضرورة ومن وجه من المشروطة العامة بالمعنى
الاول مطلقاً من المعنى الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات **قوله**
او غير معين اي حكمه في الضرورة النسبية في وقت لم يغير ذلك الوقت في القضية **قوله** منتشر
مطلقاً اما المنتشرة فلعدم التعيين المطلق فلعدم التقييد كما مر في الكل في رتبة متغير
وقتها بالضرورة وهي اعم مطلقاً من الوقتية وهو كونه شيئاً الى الضرورة المتغيرة بالمعنى
نسبة الوقتية **قوله** او بدوامها مادام الذات اي ان حكمه بدوام النسبة مادام ذات الموضوع
موجودة **قوله** فلا بد مطلقاً من وجه النسبة كما مر وكما علمت ان الضرورة الذاتية
كذلك الدوام الذي هو بدوام النسبة لا بد مطلقاً لاحال وجود الموضوع فقط كما مر من
مثال الضرورة الازلية والازلي هنا اخص من المطلق اي كما في الضرورة لكن الدوام الذاتي
لا يقتضي الاطلاق العام في جميع احواله بل في الضرورة الازلية كذا في اعم مطلقاً من الضرورة
لان اشباع تفكيك النسبة لا بد وان لم يجرى غير ذلك وانما النسبة اعم من احواله

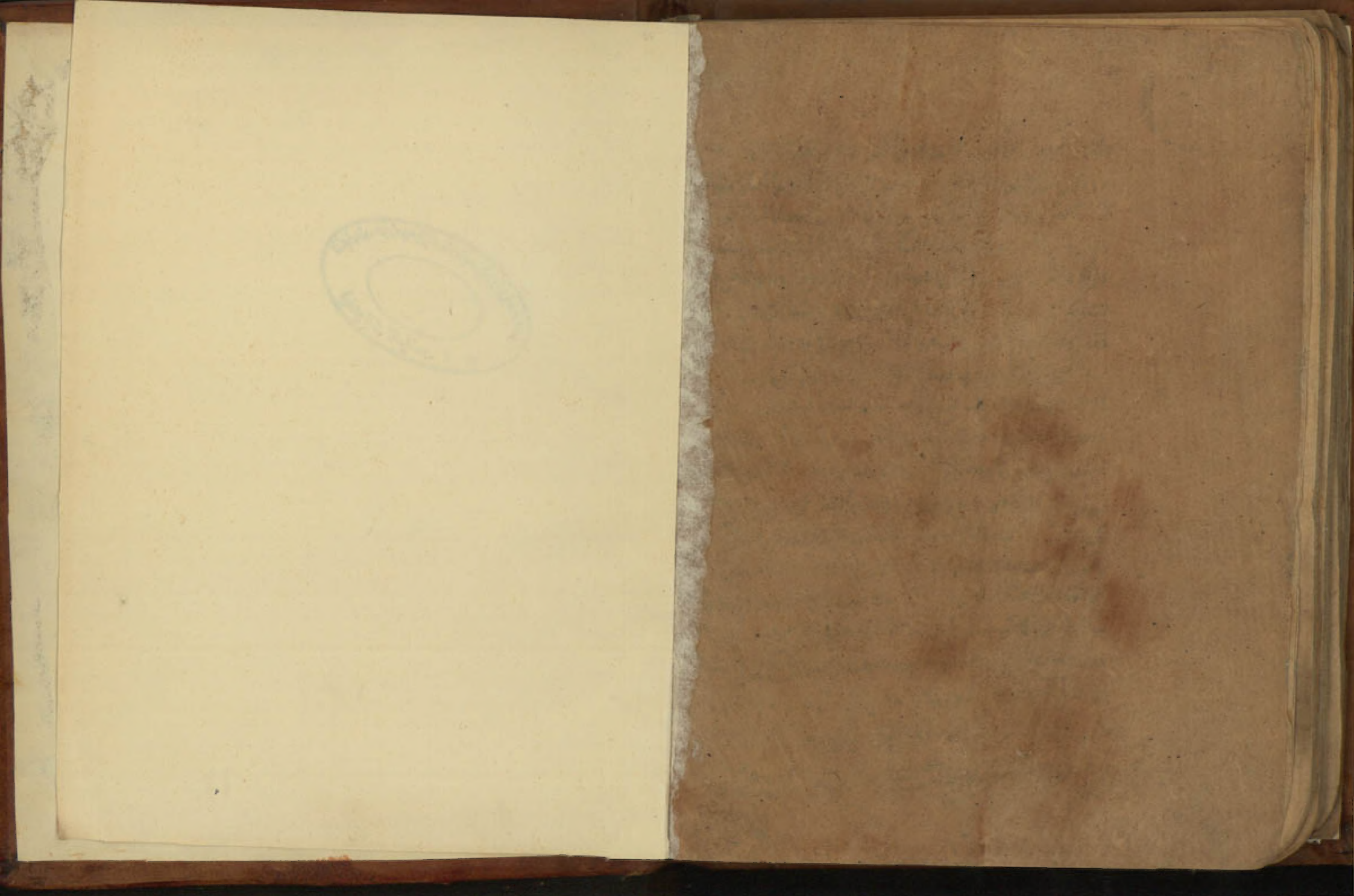
الحكمة في العلم

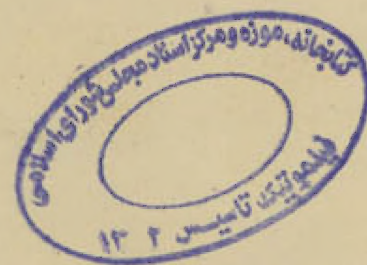
ما في تقسيم العرض المفارق الى الدائم فان الممكن لا يدوم الا بالاعتبار بما انبأ به الوجود
 انما هي التي ما يجب ان لا ومع وجود العليين وجود المعاول فالدوام لا يجب ان يكون
 بالمعنى الاعلى اعني امتناع الانفكاك شوي كان ناشيا عن ذات الموضوع ام لا فان
 اخذت الصيغة بالمعنى الاحض وهو ما يكون الذات ههنا المباح النسبة المذكورة
 وان اخذت عام فلا الا ان يقال هذه النسبة سلب النظر الى وجود مفهوم القضاء مع قطع النظر
 عن الاصول التي تحققت في الفاشية فان العقل في بادي نظره يجوز انفكاك الدوام
 عن الصيغة وليس من ضايع في بناء الكلام على الاصول الدقيقة التي تستلزم العلم
 التي يعرف وقد اشار الشيخ الى ذلك في بعض مواضع الشفا وحي اعم من وجه المشروط بالمعينة
 لتصادقها جميعا في كل انشائها وان صدق المشروط بالمعينة يدون في كل مختلف مطلق
 وصدقها يدون في مادة الدوام الحالي عن الفروغ الثانية والوصفة مطلقا وكذا الوجود
 والمشترة بنا على ما من العذر عليك بطلب الامثلة **قوله** او مادام الوصف ان
 حكمها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع **قوله** فغيره عامة اما العرفية فان العرف
 نعم هذا المعنى من السالبة عند عدم ذكر الجهة حتى لو قيل لا شيء من الناميات بتعريف
 العرف منه سلب الاستيعاط عن الناميات مادام ما يما قبل وقوم فمما هذا المعنى من الموضوع
 ايم واما العامة فكلها من العرفية الخاصة كما هي وهي اعم من الدائمة والفروغ مطلقا
 لانه اذا ثبت الدوام في جميع اوقات الذات ثبت في جميع اوقات الوصف من غير ان يكون
 كل مختلف مطلقا وكذا من المشروط العامة بالمعينة لان الضرورية الوصفية تستلزم الدوام
 الوصف من غير ان يكون كما في مثال الكاتب محرك الاصابع ومن الوصفية والمنشور في
 تصادق جميعا في مادة الفروغ الثانية العرفية التي في كل انشائها وان صدق يدون في

من كل

مثلك كاتب محرك الاصابع مادام كاتبه بعد ان يدون في مثل كل قمر مختلف وقت
 الجبلولة او فاما ما يكتب كل قمر مختلف مادام قمر **قوله** او بوجهة اخرى
 النسبة بالفعل شوي كان في احد الطرفين النسبة كاحوال الخباياات او متغيرا في الزمان
 كاحوال الجردات **قوله** فالمطلقة العامة اما تشبهها مطلقا فلان هذا المعنى هو لنا
 عند اطلاق القضية محروقة عن اليات اما تفيد بالعموم فلا في اعم من الوجود ليس كما
 شيئا في شئ امته ومنه القضية اعم من جميع ما سبق كما لا يخفى وما قبل من اليات
 اعم من المشروطة العامة لانه ان يكون الصافي ذات الموضوع بالوصف متغيرا في الصفة
 يكون الاتصاف بالعنوان ولا بالعمول واقعا فقد في المشروطة لثبوت الفروغ والوصف
 مع كونه المطلقه كقول كاتب دايما محرك الاصابع دايما فان الكتابة الدائمة تستلزم التحرك
 الدائم كذا غير اوقع فتصدق الفروغ بشرط الوصف بدون المطلقة فاقول في بحث
 ذلك انما لم لو كان معني المشروطة بثبوت المحول على تقدير الاتصاف بالموضوع ولم يكن
 معني الفعلية الثبوت على التقدير بل الثبوت في نفس الامور ان تصدق المشروطة
 بدون المطلقة اما اذا اعتبر الثبوت في كلهما على التقدير او تحت نفس الامر فلا يلزم صدق
 المشروطة بدون المطلقة اذ يمكن ان يقال المشروطة تستلزم المطلقة مطلقا فان كان
 الحكم في المشروطة بالثبوت على التقدير فيستلزم مطلقا كذلك وان كان الحكم بالثبوت
 تحت نفس الامر فيستلزم مطلقا مثلما فالك قد علم ان القضية توخذ حقيقتين وقد توخذ
 خارجية واذا اخذت خارجية كان الحكم فيها بثبوت المحول على تقدير وجود الموضوع ثم لو كان الحكم
 فيها بثبوت اعم من نفس الامر لا على التقدير فلم لا توخذ المشروطة كذلك وتفصيل الكلام
 ان معني المشروطة بثبوت المحول للموضوع ثبوتها بتبع انفكاك الوصف عن ما جردا امتناع

انفكاكه عن الوصف بل وكيفية الشبهة واصل الشبهة الثبوت ان اعتبر هذا الثبوت بالفعل
شوي كان بحيث نفس الامر على تقدير وجود الموضوع ظهر استلزامه المطلق مثلا فاعلمنا
ضرورة استلزام المقيد المطلق وان اعتبر بالامكان حتى يكون معناه ثبوت المحمول للموضوع
بالامكان ثبوتنا يمنع انفكاكه عن الوصف كما ثبت احسن من الممكنة ولم تستلزم المطلق
على كون الممكنة اعم من المطلق كما هو المشهور الا انهم لم يعتبروا هذا المعنى بل اخذوا
الثبوت المعبر فيه بالفعل من اخذ معنى المشروطة مجرد استلزام العنوان للمطلوب
فقد فوت اصل معنى الحمل الذي هو اتحاد المحمول مع الموضوع ومن اخذ في المشروطة
ثبوت المحمول على التقدير وفي المطلق الثبوت بحسب نفس الامر بحكمه لا يفيد الا اعتبار
في القاعدة العامة في نسب القضايا وكذا من اخذ في المشروطة ثبوت المحمول بالامكان لا
بالفعل على انه لا يرد على القوم في حكمه يكون المطلق اعم من المشروطة شئ لانهم لم يبينوا
الشبهة من المعنى على ما ذكرنا من غير تقديرهما الى ما اراده وبين الشبهة بين ما قصد
منها فلا نزاع لم في المعنى **قوله** ۱ وبعد ضرورة خلافا لما ان حكم فيه بعدم ضرورة خلاف
تلك النسبة ان كانت موجبة بعدم ضرورة السلب او سالبة بعدم ضرورة الابعاد **قوله**
فالممكنة العامة انما تنسب بالممكنة فلا تنسب الى الامكان واما العامة فليعتبرها
الى الممكنة الخاصة كما تنسب **قوله** فبذلك يبيّن ان المعبر بالامكان اعتبار
بتسايط اخرى كما سيأتي بل سيأتي بتسايط اخرى معتبرة في ضم المركبات لم يعتبرها
وقد صنعت البنايط في شكل معين ووضعت النسبة بين كل اثنين منها في ملحق الخطبة
لخلاص من كتبها **قوله** ولا الضبط على المستدرك الى هنا انما كلام الحكم والملازمة
على ان النسبة العامة او العامة لا تنسب الى موضوع غير معين بل تنسب الى الموضوع كونه
راعي من حواجز اخرى كونه من غير ذلك **قوله** فبذلك يبيّن ان المعبر بالامكان اعتبار





کتابخانه
جمهوری
۱۴۹۸

کتابخانه
جمهوری
۱